



تحت غطاء تحقيق الأمن التكالب الدولي على افريقيا يستعر



الكيان يحشد 250 ألفاً جندي
لدفع الغزّاءيين إلى سيناء

مصر في أتون الحرب

الثلاثاء 26 أوت 2025 / عدد 743



قطاع الأبقار في تونس 5 ملايين دينار لإعادة تكوين القطيع الوطني

تحت مجهر "24 / 24"

دمج الأطفال ذوي الإعاقة في تونس نحو تعليم شامل مدعوم بالابتكار الرقمي والمساندة الاجتماعية



في ظل تزايد تحويلات التونسيين بالخارج

الحاجة إلى استثمارها تتأكد

الوطنية

الافتتاحية
محمد بن محمود

إسرائيل الكبرى ليست خيالاً... بل مشروع ينفذ أمام أعيننا

في خضم بحر الدماء المتدفق في غزة، وفي ظل مشاهد الإبادة اليومية التي لم تتوقف منذ قرابة عامين، يتوهم كثيرون أن القضية الفلسطينية تختزل في حدود القطاع المحاصر، أو أن معركة طوفان الأقصى ومجازر الاحتلال الصهيوني المتلاحقة هي نهاية المطاف. والحقيقة – التي باتت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى – أن ما يجري في غزة ليس إلا فصلاً من فصول مشروع توسعي استيطاني شامل، تسير عليه إسرائيل بخطى ثابتة نحو تحقيق ما يُعرف بإسرائيل الكبرى... من النيل إلى الفرات.

تأتي تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأخيرة لتسقط آخر أوراق التوت، حين أعلن بلا مواربة أنه يؤدي مهمة روحية وتاريخية تهدف إلى إقامة دولة تمتد من ضفاف النيل إلى شطآن الفرات، تشمل الأردن وسيناء وأجزاء من السعودية والعراق وسوريا ولبنان، في مشروع تدميري يسعى لتفتيت الشرق الأوسط إلى كيانات وظيفية، ويجعل من الكيان الصهيوني رأس الحربة في المنطقة.

ومع ذلك، فإن هذه التصريحات، التي تُفترض أنها تدق ناقوس الخطر في العواصم العربية، لم تقابل إلا بردود خجولة لا تتعدى عبارات التنديد والشجب المكرورة. لا أحد – على المستوى الرسمي – يتجرأ على كسر قواعد اللعبة التي ارتضوها منذ عقود: أن تقتل إسرائيل وتُدمر وتتمدد، وأن يكتفي العرب بردود لفظية شكلية لحفظ ماء الوجه أمام شعوبهم.

لكن الحقيقة الأشد مرارة أن جزءاً من الأنظمة العربية باتت شريكاً صريحاً في هذا المشروع الصهيوني، وإن اختلفت الوسائل والأساليب. فمنذ بداية العدوان على غزة، امتنعت دول عربية مؤثرة عن إدخال المساعدات، بل منعت قوافل الإغاثة، وأغلقت حدودها أمام جرحى وأطفال غزة. ليس هذا فحسب، بل سهلت بعض هذه الدول مرور العتاد والسفن الإسرائيلية، بل وأمدت إسرائيل بالأغذية والمواد الخام، فيما كانت الأخيرة تمارس سياسة تجويع وتجريف شاملة ضد سكان القطاع.

وهكذا يتضح أن المشروع الصهيوني لم يكن خرافة توراتية أو شعاراً دعائياً، بل هو عقيدة سياسية مدعومة أمريكياً وغريباً، ومنفذة على الأرض بخطى ثابتة وبلا مقاومة فعلية من المحيط الإقليمي. فها هو الكنيست يُشرع قوانين تهدف لضم الضفة الغربية وتهويد القدس، وها هم الجنود الإسرائيليون يرتدون بزات تحمل خريطة تضم النيل والفرات، وها هي العملة الرسمية للدولة الصهيونية – الياغورا – تحمل خريطة إسرائيل الكبرى.

وفي مقابل هذا الزحف الأيديولوجي والسياسي والعسكري، تتعمد الأنظمة العربية شل كل جهد شعبي لمساندة المقاومة، بل تضغط من أجل نزع سلاحها، كما يحدث مع حزب الله في لبنان، وكما حدث مع الحشد الشعبي في العراق، وكما يجري مع الحوثيين في اليمن. كل تلك التحركات ليست عبثاً، بل تصب في مصلحة استراتيجية واحدة: تمكين إسرائيل من تنفيذ مشروعها التوسعي بدون مقاومة حقيقية، مع الإبقاء على احتفالات إعلامية جوفاء تُسمى التضامن مع فلسطين. أما الموقف الغربي، فلا يراهن عليه أحد. فالدول الأوروبية، التي تذرف دموغاً مصطنعة على الوضع الإنساني، تشارك فعلياً في تمكين إسرائيل عبر صفقات سلاح، ودعم سياسي، وتواطؤ إعلامي. بل إن الضغوط الغربية المستمرة على الدول العربية لتعديل مناهجها التعليمية وحذف كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية

أو الجرائم الصهيونية هي جزء من استراتيجية محو الوعي، تمهيداً لجيل جديد لا يرى في إسرائيل عدوً، بل جازاً طبيعياً في المنطقة. لهذا، فإن الرهان الحقيقي ليس على الأنظمة، بل على الشعوب. هي وحدها القادرة على إرباك المشهد، وفرض معادلات جديدة. المقاطعة الاقتصادية ليست سلاحاً رمزياً، بل أداة فعالة أثبتت تأثيرها في أكثر من محطة تاريخية. الضغط الشعبي – كما حدث أمام السفارات وفي الشوارع الغربية – أجبر بعض الحكومات على تغيير مواقفها أو التراجع عن بعض قراراتها. كما أن قمة الشعوب العربية الأخيرة أظهرت أن الصوت الشعبي مختلف تماماً عن الصمت الرسمي، وأن الشعوب لا تزال تملك القدرة على التأثير، إن هي توحدت.

بل إن دخول كميات محدودة من المساعدات إلى غزة كان نتيجة لضغط الجماهير لا نتيجة قرار رسمي. وهذا يؤكد أن الإرادة الشعبية – مهما تم تقييدها – لا تزال قادرة على صنع فارق، ولو كان محدوداً، في وجه ماكينة الإبادة التي يديرها الاحتلال.

وفي ضوء هذا كله، فإن الحديث عن حل الدولتين أو عملية سلام أو مفاوضات ليس إلا محاولة جديدة لذر الرماد في العيون. فإسرائيل لا ترى في المنطقة سوى خريطة مفتوحة أمام مشروعها التوراتي. ومتى ما ضمنت صمت الحكومات، وانشغال الشعوب، وتواطؤ الغرب، فإنها ستواصل تنفيذ ما تعتبره وصية تاريخية. يبقى السؤال: هل نستمر في خداع أنفسنا أن ما يحدث هو حرب على الإرهاب؟ أم نصحو من سبات طويل لنذكر أن المشروع الحقيقي هو احتلال جغرافي وثقافي واقتصادي يمتد من المحيط إلى الخليج؟ وهل نكتفي بالنذب والتذمر؟ أم نحول الغضب الشعبي إلى خطوات عملية – مقاطعة، ضغط، كشف، توعية – تعرقل هذا المشروع قبل أن نصبح جميعاً، بلا استثناء، تحت وطأة خريطة إسرائيل الكبرى؟.. قد تكون غزة أول الخط، لكنها بالتأكيد... ليست النهاية.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف . 29 903 073



مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس التحرير
عادل الطياري

الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة



Ooredoo Music Fest by OPPO

يعود في نسخته الثالثة مع عرض رفوج وتجربة غامرة فريدة من نوعها

تعود أوريدو هذا العام بقوة مع النسخة الثالثة من Ooredoo Music Fest by OPPO، الحدث الذي يجمع بين الموسيقى، الأضواء، والابتكار في أجواء فريدة.

موعدا يوم الأربعاء 27 أوت 2025 في مسرح الهواء الطلق بسيدي منصور بصفاقس، ضمن أجواء ساحرة تُمزج فيها الفنون بالتكنولوجيا لتمنح الجمهور تجربة لا تُنسى.

ستُفتتح السهرة بعرض هولوغرامي مبهر يضع الحاضرين في قلب تجربة بصرية وسمعية متكاملة، على مسرح ضخم، مجهز بشاشات عملاقة بمساحة 100 م²، وإضاءة مبهرة، وعروض ليزر متطورة، ليرسم لوحة فنية حيث تلتقي التكنولوجيا بالإبداع.

وسيكون الحدث الأبرز في الأمسية عرض "رفوج" المنتظر، بمشاركة أكثر من 120 فنانًا تونسيًا في إنتاج موسيقي غير مسبوق، يضح بالحيوية والطاقة. وسيضفي الممثل نبيل بن مسمية لمسئته الفكاهية وروحه المرحية، ليحول الأمسية إلى لحظة تواصل وفرح جماعي.

كما سيتخلل المهرجان مسابقة كايروكي، وسحب جوائز قيّمة، ومهرجان أكالات الشارع، ليعيش الحضور — أفرادًا وعائلات — أجواء مليئة بالمتعة والتواصل.

الدخول مجاني، والتذاكر متوفرة في نقاط بيع Ooredoo بصفاقس: قصر قرمدة، باب بحر، ساقية الزيت، ومول صفاقس.

من خلال Ooredoo Music Fest by OPPO، تواصل Ooredoo إغناء الحياة الثقافية في تونس عبر تجارب فريدة تمزج بين التكنولوجيا والفن.

تنظمه جمعية فجر الصحراء للدراجات بدوز

"رحلتي الاولى على الدراجة" من دوز إلى جربة

انطلقت، يوم الخميس 21 أوت 2025، من دوز تظاهرة "رحلتي الاولى على الدراجة" في اتجاه جزيرة جربة تتويجا لتربص مهارات الحياة الذي تنظمه جمعية فجر الصحراء للدراجات بدوز الى غاية 28 أوت الجاري.

ويشارك في هذه الرحلة 15 دراجا، منهم 9 دراجين، تتراوح أعمارهم بين 11 و16 سنة، و يشاركون لأول مرة برحلة على متن الدراجة و للإشارة فإن تربص مهارات الحياة انطلق بتمكين المشاركين من التعرف على فنون التخيم والاستقلالية الذاتية وتكوين الأطفال المشاركين في مبادئ السلامة المرورية وكيفية اصلاح اعطاب الدراجات مع طرق العيش داخل المجموعة.

وتتواصل الرحلة على امتداد 8 أيام، سيتم خلالها قطع 550 كلم، من دوز في اتجاه جربة ذهابا وإيابا، وتشمل عدة مناطق منها قصر الحلو و مدن و مطناطة. وتهدف الرحلة إلى تكوين وتطير رحالة جدد ونشر ثقافة الدراجة لدى شباب مسؤول وإيجابي قادر على التحدي والنجاح في التعايش في المجموعة.

محمد المبروك السلامي

بوهلال تستعد لإحياء الذكرى الخامسة لوفاة محمود العرفاوي ماذا أعدت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتوزر؟

تحل يوم الخامس من سبتمبر الذكرى الخامسة لوفاة الفنان الشعبي محمود العرفاوي الذي توفي في نفس اليوم من سنة 2020، إثر نوبة قلبية حادة بمسقط رأسه سداة بوهلال.

ولم يقتصر حضور العرفاوي على المهرجانات والحفلات، بل دخل كل بيت تونسي يبيت الفرحة في كل عائلة، كما كان النجم الأبرز في نجاح مشروع "عطر 24" للدكتور محمد علي كمن، وزار عدة دول عربية وأوروبية حاملاً تراث الجريد إلى العالم.

ولد محمود العرفاوي يوم 2 جويلية 1957 في بوهلال، وانطلقت موهبته منذ طفولته، حين انضم إلى كورال الأطفال بالمدرسة الابتدائية، مقدماً اللون التراثي لتعريف الأجيال بحضارة الجريد.

تأثر العرفاوي بعدد من الأسماء التي كان لها أثر بالغ في مسيرته، على غرار إبراهيم بن صالح الذي غرس فيه مبادئ الأصالة، ووالدته زهرة الشابي التي استلهم منها منابع التراث الشعبي، ورجاء فرحات الذي مهد له الطريق نحو الظهور التلفزيوني، والدكتور صالح المهدي الذي علمه أصول الموسيقى. كما شهد له الفنانون الجزائريون عبد الله المناعي ومحمد محبوب بتميزه وتشجيعهم له على التوسع في محافل عربية ودولية.

الموشحات والمألوف

وتعلم العرفاوي المؤشرات و المألوف والقنود الحلبية والأدوار متأثراً بعمالة مثل صباح فخري وأحمد عدوية وفاطمة عيد، كما انفتح على التراث المصري والسوري، وامتد بحثه الفني نحو التجديد والتميز بالكلمات والألحان.

إنتاج غزير ومسيرة لا تتوقف

أصدر العرفاوي عشرة أشرطة فنية متنوعة بين التراث والفولكلور والدينية والوطنية والاجتماعية، تناولت موضوعات شتى، من الغربة والحرق إلى الحب والأم والوطن، وأغاني ثورية ودينية. أول ظهور جماهيري له كان في مسرحية "الجازية الهلالية" بإدارة رجاء فرحات، والتي فتحت أمامه أبواب المشاركة الإعلامية والتلفزيونية

لم يكن العرفاوي مجرد نجم حفلات ومهرجانات، بل كان ضيفاً محبوباً في كل بيت تونسي، ينشر البهجة بسخاء، ويغني للجميع دون استثناء.

وتوجه أهالي منطقة بوهلال والمجتمع المدني باقتراح للسلطات الجهوية، وخاصة المندوبية الجهوية للثقافة بتوزر، و يتمثل في تنظيم اجتماعات سنوية للمتابعة المبكرة وإعداد برامج احتفالية مميزة لذكرى الفنان محمود العرفاوي في 5 سبتمبر، وذلك باستضافة ضيوف من مختلف الولايات وإطلاق نشاطات فنية وسياحية لتتحول الذكرى إلى يوم مميز للزوار كما كان المرحوم يمثل الجريد وتونس بكل فخر واعتزاز.

وكل الجمعيات والمنظمات على غرار جمعية بوهلال للسياحة والتراث على استعداد لمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية ببعض الاقتراحات، وتقديم أفكار مبتكرة تخدم الجهة وتخلد ذكرى الفنان محمود العرفاوي.

محمد المبروك السلامي



قطاع الأبقار في تونس 5 ملايين دينار لإعادة تكوين القطيع الوطني

جلال العرفاوي

بعد التحسن المسجل في إنتاج الحليب خلال هذا الموسم والذي تمثل بالخصوص في الزيادة على مستوى الإنتاج وفي ارتفاع المساحات العلفية وتنوعها بين طبيعية وصناعية يتواصل يتواصل وإلى غاية نهاية سنة 2025 تنفيذ برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار والذي خصص له مبلغ يقدر بـ 5 مليون دينار.

إنتاج متذبذب

يبلغ عدد مربّي المواشي والأبقار 112 ألف ينتمي أغلبهم إلى صغار الفلاحين حيث يتم تعاطي نشاط إنتاج الحليب غالبا ضمن مستغلات فلاحية عائلية . وبخصوص الإنتاج اليومي من الحليب فإن الأرقام تشير إلى التذبذب الحاصل في الإنتاج من سنة إلى أخرى . فخلال مواسم الجفاف ينحدر إنتاج الحليب إلى ما دون مليون لتر في اليوم ليرتفع خلال المواسم المطيرة إلى قرابة 2 مليون وهو ما يمكن من تلبية حاجيات الاستهلاك اليومي للسوق التونسية المقدرة بـ 1.8 مليون لتر وهو ما يمثل

عجزا بـ 600 ألف لتر .

السلالات الأصلية في المقدمة استنادا إلى الأرقام الصادرة عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري يبلغ عدد القطيع من الأبقار 388 ألف رأس موزعة بين 59 % سلالات أصيلة و 27 % مهجنة و 14 % سلالات محلية. ويتواجد القطيع أساسا بنسبة 66 % بالشمال و 30 % بالوسط و 4 % بالجنوب . غير أن هذا القطيع يواجه خطر الإصابة بعدة أمراض قطيع كمرض الحمى القلاعية ومرض الجلد العقدي الذي يتسبب في خسائر اقتصادية فادحة حيث تصل الخسائر في إنتاج الحليب إلى 30 % إضافة إلى مشاكل في الخصوبة وحصول حالات إجهاض وتلف الجلود وتراجع وزن الحيوان المصاب ونفوق ما بين 3 و 4 % من قطيع الماشية . وقد تسبب مرض الجلد العقدي لوحده خلال موسم 2024 في نفوق أكثر من 400 حيوان بعد الانتشار السريع للعدوى وظهور 41 بؤرة بـ 9 ولايات وهي جندوبة و سليانة وباجة وبنزرت

وتونس وأريانة ونابل والمنستير وسيدي بوزيد .

خسائر موجهة للمربين

يرتبط قطاع تربية الماشية والأبقار والثروة الحيوانية بحلقات الزراعات الكبرى مما يتجه الأمر إلى توريد كميات جديدة من الشعير العلفي لتلبية حاجيات القطيع والفلاحين وتأمين عمليات التوزيع لتغطية 60 % من الطلبات . وقد عاش القطاع خلال السنوات الماضية صعوبات هيكلية وأخرى قانونية أدت إلى ارتفاع أسعار التكلفة ومستلزمات الإنتاج وزيادة مشقة في أسعار الأعلاف المحلية كـ « القيرط » والمستوردة من الأعلاف المركزة فاقت 40 % مقابل استقرار في سعر البيع اللتر الواحد من الحليب . حيث يؤكد مجموعو الحليب أن سعر اللتر الواحد الحقيقي من الحليب يصل اليوم إلى 2000 مليم عند الإنتاج في حين واستنادا إلى التسعيرة المعمول بها يقوم الفلاحون ببيعه بـ 1350 مليم وهو ما يعني تحمل المنتجين لخسارة كبيرة تقدر بـ 650 مليما . وبهدف إنهاء

أزمة الأعلاف إحداه الديوان الوطني للأعلاف يوم 10 جانفي 2024 والذي عهد إليه مهمة ضبط الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية للنهوض بالموارد العلفية وحوكمة التصرف فيها وضبط وتوفير الحاجيات السنوية من الموارد العلفية للقطيع وإنتاج وتوريد وتوزيع الموارد العلفية والاتجار فيها إلى جانب تكوين المخزونات الاحتياطية منها والقيام بكل التدخلات الضرورية لتعديل السوق ، والمساهمة في إنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بمنظومة الأعلاف بما في ذلك تقديرات كلفة الإنتاج قد شرع الديوان الجديد ومنذ شهر جانفي الماضي في إقرار تخفيضات على أسعار بيع الذرة التي قام بتوريدها وذلك لانتظام تزويد الفلاحين بها.

استعادة مصنع الألبان بسيدي بوعلي

يساهم قطاع إنتاج الحليب في تونس بنسبة 11 % في الإنتاج الوطني الفلاحي وتحتل منظومة الألبان مكانة هامة في النسيج الصناعي حيث تضم 10 مراكز حليب بطاقة إنتاج يومية بحوالي 4.6 مليون لتر منها 7 في حالة نشاط ووحدتين لتجفيف الحليب بطاقة إنتاج يومية في حدود 220 ألف لتر إضافة إلى 4 وحدات ناشطة لإنتاج الياغرت و 45 وحدة لإنتاج الأجبان بطاقة إنتاج يومية في حدود 450 ألف لتر. ومع انتهاء موسم الحصاد لسنة 2025 وخاصة الأعلاف الخشنة منها واعتبارا إلى حصيلة الإنتاج الجيدة لموسم الحبوب انطلق الديوان الوطني

للأعلاف في تنفيذ خطة عملية لتمويل وشراء مباشر لكميات كبيرة من الأعلاف الخشنة بأسعار تفضلية جدا تتماشى مع كلفة الإنتاج وبعيدة على مستويات أسعار السنوات السابقة حيث تم نقل مخزون الأعلاف نحو مناطق الوسط والجنوب لتأمين حاجيات هذه المناطق من هذا المنتج بأسعار متوازنة وتفضلية تساعد الفلاح على الإنتاج وتطوير نشاطه واستعادة قطيعه. وبالتوازي مع ذلك وبعد تدخل مباشر من رئيس الجمهورية سيتم حل شركة ألبان تونس وإعادة مصنع الألبان بسيدي بوعلي الذي توقف عن الإنتاج منذ سنة 2018 وتكبد ديونا قدرت بـ 105 مليون دينار تحت تصرف الدولة. كما أقر الفصل 36 من مشروع قانون المالية لسنة 2025 تخصيص مبلغ 5 مليون دينار على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري لدعم صغار مربّي الأبقار من خلال منح استثنائية لتمويل شراء الأبقار وتكفل الدولة بفوائد القروض وإعفاء صغار المربين من رسوم توريد الأبقار والعجول وذلك في إطار برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار وتخفيف قيمة جباية الحليب المجفف (كامل الدسم ونصف الدسم) لتمكين الموردين من التقليل من تكلفة الاستيراد وتحويله للاستهلاك المحلي.

تحت مجهر "24 / 24"

دمج الأطفال ذوي الإعاقة في تونس نحو تعليم شامل مدعوم بالابتكار الرقمي والمساندة الاجتماعية

اعداد : مفيدة عياري

شهد المركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي فعاليات ملتقى وطني بعنوان "التحديات والآفاق"، خصص لموضوع الدمج المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة، بحضور ممثلين عن وزارات التربية والشؤون الاجتماعية والصحة والتكوين المهني والتشغيل، إضافة إلى خبراء ومهتمين بالمجال. ويأتي هذا الملتقى في إطار نقاش وطني حول تشخيص واقع الدمج المدرسي، واستعراض التحديات ووضع تصور مشترك لمدرسة المستقبل تقوم على البناء التشاركي وضمان الحق في التعليم للجميع دون تمييز.

على هامش الملتقى، قدّم ثامر التوكابري، المدير بالإدارة العامة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة الشؤون الاجتماعية، جملة من المعطيات حول جهود الوزارة في دعم الأطفال ذوي الإعاقة، موضحاً أن دور الوزارة يبدأ من منح بطاقات الإعاقة التي تسهل نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية والتربوية، وصولاً إلى توفير فرص التشغيل لاحقاً، وذلك في إطار مقاربة حقوقية تؤكد حق الطفل في

التعليم العادي.

وأشار التوكابري إلى وجود لجنة جهوية مختصة بتجديد إسناد هذه البطاقة، تضم ممثلين عن عدة هيئات، وتتمتع بصلاحيات دعوة الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة في حالات استثنائية لدراسة أوضاعهم الصحية والاجتماعية.

دمج مدرسي مدعوم بالآلات ميسرة

شدد التوكابري على أن توفير الخدمات لهذه الفئة مسؤولية وطنية مشتركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، مبيّناً أن دور اللجنة الجهوية لا يقتصر على النظر في ملفات بطاقة الإعاقة، بل يمتد إلى دراسة إمكانية دمج الطفل في المسار التعليمي، مع مراعاة الاختلاف بين الحالات. ففي بعض الأحيان، تقرر بعض الجهات المختصة تأجيل الدمج إذا كانت وضعية الطفل الصحية أو النفسية تتطلب ذلك.

كما أوضح أن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة العضوية أو الجسدية، والذين توفر لهم آلات تيسيرية متطورة، قد يتم سحب بطاقاتهم إذا أصبحوا

قادرين على ممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي.

وبين أن اللجنة تدرس أيضاً إمكانية دعم الدمج المدرسي عبر منح تجهيزات ميسرة مجاناً، وهي لا تقتصر على الكراسي المتحركة فقط، بل تشمل عدة آلات وأدوات أخرى تمكن الطفل من الاستقلالية وتحسين فرص دمجهم في المدرسة. كما كشف عن زيادة جزئية في المساعدات المالية للأطفال ذوي الإعاقة المنتميين للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل.

دراسة جديدة لمراجعة المنح أعلن التوكابري أن وزارة الشؤون الاجتماعية بصدد إنجاز دراسة، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، حول كلفة الطفل ذي الإعاقة، بهدف تقييم مدى ملائمة البرامج الحالية لحاجياته. ومن المنتظر أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى تعديل المساعدات الموجهة للأطفال ذوي الإعاقة ضمن برنامج الأمان الاجتماعي، إضافة إلى الأطفال الآخرين المنتفعين بنفس البرنامج.

وأكد أن ارتفاع كلفة الخدمات الموجهة للأطفال ذوي الإعاقة، خاصة

في التعليم والرعاية الصحية، يدفع بعض العائلات إلى إعطاء أولوية لدمج الذكور أكثر من الإناث، بينما تظل بعض العائلات في المناطق الداخلية تحاول إخفاء الفتيات ذوات الإعاقة عن المجتمع. وأوضح أن الوزارة تعمل على تغيير هذه العقلية من خلال برامج توعية تستهدف الأسر والمجتمع.

حافلات سنوية لدعم التنقل

وفي سياق متصل، أوضح التوكابري أن الأطفال الذين يتأخر إدماجهم في المدارس العادية يتمتعون بتعليم خصوصي داخل مراكز التربية الموحدة، التي تخضع لإشراف وزارات التربية والشؤون الاجتماعية والتكوين المهني والصحة، بهدف تمكينهم من حد أدنى من التعليم، وتسهيل انتقالهم لاحقاً إلى المدارس العمومية.

وأضاف أن الوزارة تعمل ضمن برنامج سنوي على إسناد 20 حافلة للجمعيات الناشطة في مجال الإعاقة، لتأمين نقل التلاميذ من وإلى مراكز التربية المختصة، تماماً كما يتم مع تلاميذ المدارس العادية.

التحول الرقمي في خدمة ذوي الإعاقة وفي خطوة نحو تسهيل الخدمات، أعلن التوكابري عن قرب إطلاق بطاقة إعاقة رقمية تحمل رمز الاستجابة السريع (Qcode)، تحتوي على جميع البيانات والخدمات المخصصة لصاحبها، ما يختصر على العائلات عناء التنقل، خاصة في المناطق الريفية والداخلية.

كما أكد أن رقمنة الخدمات تعتبر جزءاً من برنامج حكومي أوسع يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتسريعها، مع الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تصميم ترتيبات تيسيرية للأطفال ذوي الإعاقة، مما يساعد على تجاوز عدة عقبات بكلفة أقل.

توجه وطني نحو مدرسة دامجة

المدخلات في الملتقى شددت على أن المدرسة التونسية المستقبلية يجب أن تقوم على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وأن يتم دمج الأطفال ذوي الإعاقة في الصفوف الدراسية مع أقرانهم، مع توفير كل الوسائل المساعدة لضمان جودة التعليم. ورغم التقدم الملحوظ في السنوات الأخيرة على مستوى التشريعات، مثل الفصل 54 من الدستور الذي ينص على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات، فإن التحديات مازالت قائمة، خاصة فيما يتعلق بتوفير الإمكانيات المالية والبشرية، وتحسين الوعي المجتمعي، وضمان استدامة البرامج والمشاريع.

ويأمل المشاركون في أن تساهم نتائج هذا الملتقى في صياغة خارطة طريق وطنية تعزز الدمج المدرسي، وتحمي حقوق هذه الفئة، وتضمن لها مستقبلاً أفضل، بعيداً عن الإقصاء أو التهميش.



تربية الحيوانات في تونس: هواية وشغف وسط غياب قوانين تحميها

جميعيات مهتمة بالموضوع فقد تم قتل قرابة 40 ألف كلب ضال في تونس سنة 2018، عن طريق قنصها برصاص أعوان البلديات ليلا.

وامام غياب التشريعات التي تحمي الحيوانات في تونس وتجزم الإعتداءات عليها أو قتلها، سعت السلطات، لإعتماد مجموعة من الفصول الواردة في المجلة الجزائية، والتي تنص على إقرار عقوبات، عند "الإضرار عمدا بملك الغير"، لردع المخالفين وسد الفراغ التشريعي في المجال، وقد سلطت المحاكم التونسية بالفعل عقوبات، في مجموعة من القضايا، ضد اشخاص ألحقوا أضرارا بالحيوانات، لكن لا يعد ذلك كافيا في ظل غياب تشريعات صريحة تكيف الجرائم ضد الحيوانات. ومقارنة بتجارب العالم، في مجال حقوق الحيوان، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، رائدة في المجال والتشريعات الخاصة بها، فأصبحت الإعتداءات عليها تدخل طائلة "الجريمة الفيدرالية"، والتي تنص على معاقبة كل من يحاول تعريض الحيوانات لأي شكل من أشكال العنف، بعقوبة سجنية لفترة يمكن أن تصل إلى سبع سنوات.

كما أصدرت محكمة مصرية، مؤخرا، حكما يقضي بسجن عامل بأحد المطاعم لمدة 6 أشهر، بتهمة قتل قطه عمدا، حيث تعمد المتهم إلقاء القطه تحت سيارة كانت تمر بأحد الشوارع في العاصمة المصرية القاهرة. أما في تونس، فما لبثت الجمعيات التي تنشط في مجال حقوق الحيوان، أن طالبت السلطات، بسن قوانين صريحة تحمي الحيوانات، بالإضافة للمطالبة بتعويض عمليات القنص التي تنفذها البلديات في مختلف الجهات بالبلاد، بالتلاقيح الضرورية للحيوانات الضالة، وتعقيمها، لضمان سلامتها وسلامة المواطنين، إلا أن الإجابة كانت دائما، تدور في دائرة الإمكانات الضئيلة لمؤسسات الدولة المهتمة بالموضوع، وبالتالي فالرصاصات هي الحل بالنسبة لها.

غياب التشريعات الحامية للحيوانات في تونس

في مقابل ذلك، هل تعتبر حقوق الحيوانات محفوظة في تونس، وهل توجد تشريعات تحميهم وتضمن أمنهم وسلامتهم؟ قطعاً، لا يوجد وتقول أريج: "مررت وزوجي بتجربة مريرة السنة الماضية، حيث فقدنا كلبنا "توم" في حادثة دموية، قررنا بعدها ألا نتبنى حيوانا بعده، خوفا من الفقد مرة أخرى" وبسؤالها على التفاصيل قالت: "خرج "توم" من المنزل وضل طريق العودة، لتقتله في الأثناء رصاصات أعوان البلدية، ماذا عسانا نفعل، هل نشتكى بالسلطات المحلية للسلط في بلد تغيب فيه حقوق حافظة لسلامة حيواناتها؟

ونشير بالرجوع لحادثة قنص "توم"، لكون السلطات البلدية في تونس، تعتمد عمليات قنص الكلاب الضالة بحجة أنها أصبحت مصدر خطر و"إزعاج" للمواطنين". وبالعودة للإحصائيات الصادرة عن

بأكل وحاجيات قنص أخرى في الحي". كما نجد في قلب العاصمة التونسية، سوقا تباع وتشتري فيه الحيوانات بأنواعها وأشكالها وألوانها المختلفة، هو "سوق المنصف باي"، وهناك تباع عديد السلالات من القطط والكلاب والطيور وغيرها من الحيوانات، والمقبلون عليها كثر، كل حسب طلبه، وكل طلب موجود في هذا السوق الذي أصبح "عنوانا" لتجارة الحيوانات في تونس.

وبالتوازي مع ارتفاع أعداد المهتمين بالحيوانات الأليفة، اختارت عدة جمعيات في العاصمة تونس وفي بقية الجهات بالجمهورية، إقامة ملاجئ تكون مأوى لمئات من القطط والكلاب الضالة، تهتم بأكلها وعلاجها وتعقيمها، وانخرط أطباء بياطرة في مساعدة هذه الجمعيات، كما تستقبل هذه الجمعيات مساعدات مادية من محبي الحيوانات، لكنها تبقى مجهودات متواضعة مقارنة بعدد الحيوانات الضالة، التي تحتاج للمساعدة في تونس.

على مواقع التواصل الاجتماعي بين محبي ومربيي الحيوانات، يتبادلون من خلالها النصائح والتجارب، في كل ما يهتم أصدقاؤهم الحيوانات.

تربية الحيوانات الأليفة في تونس

وإن لم تكن ظاهرة تربية الحيوانات الأليفة جديدة في تونس إلا أنها أخذت في الإزدياد، بازدياد عيادات البياطرة ومحلات بيع مستلزمات الحيوانات، وحتى المراكز التي تهتم بنظافتهم وجمالهم وحتى تقديم أطايف أصدقاؤنا الحيوانات.

"من بين أسباب زيادة نسب تربية الحيوانات الأليفة هي التباعد الأسري حسب رأيي، فيجد الطالب المتغرب عن وطنه أو عن عائلته ملاذ في أليفه، وهذا ما يعيشه إبني" تقول سميحة، سيدة متقاعدة وتعيش بمفردها وتضيف "قرر إبني منذ سفره للدراسة خارج الوطن، أن يربي قطة ويجعله أليفه في غربته، وها أنا أفعل نفس الشيء، أربي قططا في منزلي وأهتم

يقول المهاتما غاندي "يمكن الحكم على عظمة أي أمة وتقدمها من خلال كيفية تعامل تلك الأمة مع حيواناتها" ويعتبر إمتلاك الحيوانات وتربيتها وقضاء الوقت معها أمرا رائعا، يعود على صاحبه بفوائد صحية ونفسية عديدة، حسب عدة دراسات، اهتمت بالموضوع.

وقد خلصت إحدى تلك الدراسات، إلى أن مرافقة حيوان أليف لوقت طويل، من شأنه أن يعزز جهاز المناعة، أما نفسيا فيعد تطوير رابط عاطفي مع حيوان أليف، حافزا لإفراز هرمون الأوكسيتوسين أو هرمون الحب. بالإضافة إلى إثبات الدراسات من جانب والتجارب البشرية من جانب آخر، أن الحيوانات الأليفة تساعد كثيرا في الشفاء من المشاكل العاطفية مثل الصدمات والغضب.

من ناحية أخرى، تساعد تربية الحيوانات، على أن يكون مربوها اجتماعيين، فنلاحظ في السنوات الأخيرة، تخصيص منصات ومحادثات



في ظل تزايد تحويلات التونسيين بالخارج

الحاجة إلى استثمارها تتأكد

صابر الخرشاني

تسجل عائدات تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج نسقا تصاعديا في السنوات الأخيرة، يمكن من خلاص جزء مهم من الديون، ما يدفع الى ضرورة التفكير في امكانية تحويل جزء من هذه الموارد الى الاستثمار.

و تحويلات المقيمين بالخارج هي الأموال التي يرسلها التونسيون العاملون أو المقيمون خارج البلاد إلى عائلاتهم أو حساباتهم في تونس، وتشكل موردا هاما للعملة الصعبة والاقتصاد الوطني.

و بحسب مؤشرات نقدية كشفها البنك المركزي مؤخرا، فإن تحويلات التونسيين بالخارج شهدت ارتفاعا بنسبة 8.2 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي حيث بلغت 4.6 مليار دينار وسط ترجيحات بأن تتجاوز الأرقام مع نهاية السنة الجارية عتبة الـ 10 مليار دينار.

و بين المدير العام لديوان التونسيين بالخارج حلمي التليلي أن التحويلات المالية للجالية التونسية بالخارج تشهد نسقا تصاعديا مشضرا الى ضرورة توجيه جزء من هذه التحويلات نحو الاستثمار بما يفضي الى الاستغلال الأمثل لهذه العائدات المالية المهمة و حتى لا تبقى حبرا على عملية الاستهلاك فحسب وفق وجهة نظره.

نسق متصاعد

و شهدت تحويلات التونسيين بالخارج نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، فقد سجلت سنة 2022 ما يفوق 9.3 مليار دينار مقابل 7.5 مليار دينار في سنة 2021، واستمر هذا النسق في التصاعد سنة 2023 ليبلغ حوالي 9.6 مليار دينار، وهو ما يعادل أكثر من 6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. ويمثل هذا الحجم من التحويلات موردا ماليا يعادل أو يفوق أحيانا عائدات صادرات قطاعات تقليدية على غرار الفلاحة أو بعض الصناعات.

و تفسر عدة عوامل ارتفاع تحويلات

التونسي الذي يعاني من عجز تجاري مزمن ومن التزامات متزايدة تجاه المانحين الدوليين.

كما تمنح التحويلات متنفسا للعائلات التي تستعملها في الاستهلاك اليومي أو في اقتناء مسكن أو في تمويل تعليم الأبناء، ويؤدي ذلك إلى تحريك الدورة الاقتصادية الداخلية وتنشيط قطاعات واسعة مثل التجارة والخدمات والعقارات وغيرها من القطاعات الأخرى.

و تستغل الدولة هذه الموارد مع ما توفره مداخل السياحة والصادرات الفلاحية والصناعية من أجل سداد أقساط الديون الخارجية في آجالها، وقد أشار البنك المركزي في عدة تقارير إلى أن تحويلات الجالية التونسية تساهم سنويا بما يوازي نصف ما تحتاجه البلاد لتغطية خدمة الدين الخارجي. وبدون هذه التحويلات ستجد المالية العمومية صعوبة بالغة في مواجهة التزاماتها الدولية، بمعنى أن تحويلات التونسيين بالخارج باتت

جزءا من المعادلة الاقتصادية الكبرى.

الحاجة إلى استثمار التحويلات

و أمام هذا الواقع، يطرح السؤال حول كيفية استثمار جزء من هذه الموارد حتى تخرج من دائرة الاستهلاك المباشر إلى دائرة الإنتاج. فالتجارب الدولية تؤكد أن العديد من الدول قد وضعت آليات عملية لتوجيه تحويلات جالياتها إلى صناديق استثمارية أو إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة.

ويرى عدد من الخبراء انه يمكن لبلادنا أن تتبنى مقاربة ماثلة عبر توفير حوافز جبائية وقانونية تشجع الجالية على ضخ أموالها في مشاريع إنتاجية، كما يمكن أيضا إحداث أدوات مالية جديدة مثل سندات الادخار المخصصة للتونسيين بالخارج أو صناديق مشتركة تتيح لهم المساهمة في مشاريع البنية التحتية وغيرها.

كما يرى الخبراء ان استثمار جزء من التحويلات يمكن ان يتيح تنويع موارد التمويل الداخلية، وان يساعد

على خلق مواطن شغل جديدة ويعزز بذلك النمو الاقتصادي على المدى المتوسط و ان يؤدي الى تقليص الفوارق الجهوية إذا ما تم توجيه الاستثمارات نحو الجهات الداخلية.

وعلى الرغم من أهمية هذا التوجه، فإن تحويل هذه الموارد نحو الاستثمار يبقى رهين شروط عديدة، فالأولوية لدى الدولة تبقى مرتبطة بخلاص أقساط الديون وضمان الاستقرار المالي. وبالتالي فإن التفكير في استثمار التحويلات يتطلب توفير مناخ ملائم للاستثمار، ووضع آليات ناجعة تحمي أموال الجالية من المخاطر وتضمن مردودية واضحة، فتحويلات التونسيين بالخارج ستظل في المدى المنظور مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة وضمانة لتغطية الالتزامات المالية. ومع ذلك، فإن استثمار جزء منها يظل رهانا حقيقيا يستوجب في المقام الاول صياغة برامج عملية قادرة على استغلال هذا النسق التصاعدي في خدمة التنمية.





لما تحتويه من مخزون حيواني ونباتي فريد الحديقة الوطنية بدغومس بتوزر الثانية عالميا في التنوع البيولوجي

على الضفاف الشمالية لشط الجريد و تحتوي على خصائص ثرية ومتنوعة على غرار العديد من الحيوانات النادرة التي تعيش فيها، كما تتميز بمخزونها النباتي والحيواني وهي محضنة فريدة من نوعها لكن في حاجة إلى التثمين والدعم حتى تشع وطنيا و عالميا.

و حديقة دغومس ذات التنوع الإيكولوجي الخاص تتميز بثلاث منظومات بيئية وهي المنطقة الجبلية على مساحة 3800 هكتارا و السهول 3 آلاف هكتار إلى جانب المساحة المنخفضة المالحة 1200 هكتارا و تحتوي على أكثر من 200 نوع نباتي نادر من بينها الطلح والرتم والعلة والجداري والشبرق الأصفر والشقارة العفينة والأزهار البنفسجي.

كما تمت إعادة توطين عدد من الحيوانات حيث تم الانطلاق منذ سنة 2004 في إعادة توطين حيوان "مها أبو حراب" بحوالي 24 رأس ليتكاثر و يفوق 100 رأس و "غزال الدوركاس" الذي حل بالمحمية سنة 2006 في المقابل انطلقت التجربة مع " طائر النعام ذو العنق الأحمر" سنة 2012 ، مع تواجد عدة حيوانات أخرى تتأقلم مع طبيعة الحديقة على غرار الأرو و ابن أوى و الضربان و الهدف من إحداث الحديقة هو

صنفت منظمة "مروال ولدلايف" الأنجليزية، المتخصصة في التنوع البيولوجي، الحديقة الوطنية بدغومس من ولاية توزر، الثانية عالميا من حيث التنوع البيولوجي الصحراوي، وذلك لما تحتويه من ثراء ومخزون حيواني ونباتي هام تمت المحافظة عليه خاصة بعد أن تعززت بمشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي الذي يشهد تقدما ملحوظا والذي يتم تمويله عن طريق البنك الدولي لفائدة ثلاث حدائق وطنية بدغومس من ولاية توزر و جبيل بولاية قبلي و وبوهدمة من ولاية سيدي بوزيد بقيمة تقدر بحوالي 30 مليار وقد انتهت الأشغال التي تم نموبلها في القسوط الأول وتهم البنية التحتية المتضمنة لصيانة المتحف البيئي وفتح المسالك وتجهيئتها وصيانة البحيرة الجبلية وتزويد المتحف والبوابات الثلاث للحديقة بالطاقة الشمسية وكذلك تهئية المسلك الرابط بين دغومس الحديقة على مسافة 12 كلم

مقومات إيكولوجية نادرة تنتظر التثمين والدعم لتشع وطنيا و عالميا
تقع الحديقة الوطنية بدغومس على بعد 35 كلم من معتمدية دقاش

جبلية تسع أكثر من 50 ألف متر مكعب من المياه مستغلة وتساهم في توفير جزء هام من مياه الشرب للحيوانات و تعهد الغراسات الحديثة بالري أما الجزء الآخر فيقع توفيره بواسطة صهريج مجرور.

و تحسيس خاصة لدى الأطفال قصد ترسيخ قيم المحافظة على البيئة وتبقى مشكلة الزبارة والولوج الى الحديقة صعبا إلا بترخيص من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مما يستوجب تنقيحا في التشريعات و القوانين.

وبما ان الحديقة تشقها عدة أودية فقد تم استغلال إحداها لإنشاء بحيرة

حماية مختلف أصناف النباتات المحلية التابعة للضفة الشمالية لشط الجريد والأصناف النادرة مثل نبات الطلح و تدعيم السياحة الإيكولوجية بالمنطقة و المحافظة على حيوانات نادرة في طريقها إلى الانقراض. وإلى جانب المخزون النباتي والحيواني تحتضن الحديقة متحفا تم احداثه سنة 2017 ويعد نقطة إشعاع

محمد المبروك السلامي

التلاميذ والطلبة في الجهة والمقدر بسبعة آلاف تلميذ وألف طالب موزعين على 34 خط بكافة مناطق الولاية.

وأشار إلى أن الشركة شرعت منذ فترة في صيانة أسطول الحافلات حتى تكون جاهزة لنقل التلاميذ والطلبة والمسافرين عموما في ظروف مريحة، ومن المنتظر ان تعزز أسطولها خلال الثلاثي الأخير من السنة الجارية بـ27 حافلة صينية مستعملة ستخصص للنقل المدرسي والجامعي.

وأضاف ان الرصيد البشري بفرع الشركة بزغوان سيعزز بدوره خلال نفس الفترة بحوالي 20 بالمائة من الانتدابات التي ستقوم بها إدارة المؤسسة في صنف السواق والعملة لتدارك النقص الحاصل وتحسين الخدمات، مؤكدا جاهزية الشركة التامة لتأمين النقل المدرسي والجامعي بالجهة.

خلال الموسم الدراسي المقبل: تخصيص 34 حافلة لتأمين النقل المدرسي والجامعي بزغوان

محمد الدريدي

خصّصت الشركة الجهوية للنقل بنابل 34 حافلة لتأمين النقل المدرسي والجامعي بولاية زغوان خلال السنة الدراسية المقبلة، وفق المكلف بالإعلام بالإدارة العامة للشركة معز الكافي. وأوضح الكافي أن إدارة الاستغلال بالشركة برمجت 300 سفرة يوميا وذلك بالنظر الى عدد

في رحاب العدالة: اعداد: محمد مبروك السلامي

تونس

السجن لشاب بتهمة الايهام بجريمة

أصدرت النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية بتونس 2 بطاقة إيداع بالسجن في حق شاب بتهمة الايهام بجريمة وذلك على خلفية رواية كاذبة صرح بها للوحدات الأمنية. بمركز الأمن الوطني بالزهروني حيث اعلمهم انه قتل والدته خنقا داخل منزلها بالجهة وعلى الفور توجهت الوحدات الأمنية إلى المنزل ليتبين ان والدته على قيد الحياة وكانت تغط في نومها . وبمزيد التحري مع الشاب تبين انه تهيأ له أنه أزهق روح والدته كما تبين أنه من مستهلكي المخدرات وقد استهلك ليلة الواقعة كمية منها

قربالية

اختلاس أموال من بنك عمومي

تلقت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بقربالية عريضة من الممثل القانوني لبنك عمومي حول وجود شبهة اختلاس أموال بفرعين للبنك بالحمامات والمرازقة بولاية نابل. وأذنت النيابة بانطلاق الأبحاث ضد موظفتين بالبنك بجهة الحمامات من أجل الاستيلاء على أموال بعض الحرفاء، وبعد استكمال الأبحاث في العريضة الأولى، وبناء على تقرير التفقدية العامة للبنك العمومي، تم الاحتفاظ بموظفتين من البنك المذكور. وإثر مثولهما أمام النيابة العمومية، أذنت بفتح بحث تحقيقي من أجل جرائم “تدليس من قبل موظف عمومي أو شبهة ومسك واستعمال مدلس واستغلال موظف عمومي وشبهه لصفته من أجل استخلاص فائدة مادية لنفسه أو لغيره أو التصرف بدون وجه حق في أموال عمومية أو خاصة وضعت تحت يده وقد تم إصدار بطاقة إيداع بالسجن من قبل حاكم التحقيق ضد إحدى الموظفات، وإبقاء الموظفة الثانية بحالة تقديم، مع تحجير السفر عليها، مع الإذن بتواصل الأبحاث في القضية.

سوسة

الإطاحة بقاصر متورط في سرقة مجوهرات

تمكن أعوان مركز الحرس الوطني بشطّ مريم من الإطاحة بقاصر، يبلغ من العمر 17 سنة وحامل للجنسية الألمانية وتحصل مؤخرا على الجنسية التونسية، متورّط في سرقة مجوهرات و هواتف جوّالة على ملك أجنب من مركز تدليك بالقنطاوي وقد تم إسترجاع كامل المسروق الذي تبلغ قيمته 360 ألف دينار، وستتم إحالة المعني على أنظار النيابة العمومية .

المتلوي

وفاة عامل بسبب انهيار جدار

شهدت المتلوي حادثة أليمة تمثّلت في وفاة عامل بناء، في العقد الخامس من العمر، بسبب انهيار جدار في حضيرة بناء. وتفيد المعطيات الأولية، بأنّ الوفاة ناجمة عن إصابة على مستوى الرأس.

في الطريق الرابطة بين قربة و العاصمة

وفاة شخص في حادث مرور

أسفر حادث مرور مروع جدّ بالطريق الرابطة بين قربة، من ولاية نابل، وتونس العاصمة على مستوى منطقة جبل الحداد، عن وفاة شخص وإصابة عدة أشخاص آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة، حسب ما ذكر شهود عيان. وتتمثل صورة الحادث في انقلاب حافلة كانت تقل عمال أحد المصانع الواقعة بالمنطقة الصناعية بهنشير عياد، من معتمدية قربة.

وقد تم نقل المصابين في الحادث الى المستشفى المحلي بقربة والمستشفى المحلي ببني خلاد والمستشفى الجامعي محمد الطاهر المعموري بنابل لتلقي الإسعافات اللازمة.

قفصة

العثور على جثة حارس مييت جامعي

، تم العثور على جثة مواطن، اصيل المنطقة مشنوقا، وتفيد المعلومات ان الهالك يعمل حارس مييت جامعي خاص و قد فنتح الأجهزة الأمنية تحقيقات لكشف ملابسات الحادثة.

تونس

القبض على مفتش عنه محكوم بأكثر من 35 سنة سجنا

أذنت النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الارهاب لأعوان الحرس الوطني بأوتيك بالاحتفاظ بشخص محل تفتيش و محكوم بأكثر من 35 سنة سجنا في قضايا ذات صبغة ارهابية ومن المنتظر ان تتم احالة المتهم على الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس.

السيبixe

وفاة شاب في اصطدام شاحنة بدراجة نارية

جد حادث مرور أليم على الطريق الرابطة بين منطقة قرميط الغربية، التابعة لمعتمدية النفيضة، ومنطقة دار الجمعية أسفر عن وفاة شاب. وتتمثل صورة الحادث في اصطدام شاحنة خفيفة بدراجة نارية نوع فورزا، ورغم نقله إلى المستشفى المحلي بالسيبixe فقد توفي متأثرا بجراحه.

تونس

إطار بنكي يستولي على أموال الحرفاء

مثل إطار بنكي عمومي أمام أنظار الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس لمحاكمته في عمليات استيلاء على أموال حرفاء المؤسسة المالية، بلغت مئات الملايين، ويُشتبه في ضلوع 'البنكاجي' في عمليات التحيل معقدة من أجل تحصيل مبالغ مالية طائلة موضوعة على ذمته بمقتضى الوظيف وحسب أوراق الملف فإن الأبحاث الأمنية والقضائية المجراة في القضية تشير إلى أن الإطار البنكي وضع مخططا متكاملا حتى يتمكن من تحصيل هذه الأموال دون أن تتفطن إدارة البنك ، حيث كان يعتمد إلى إدخال شفرات خاصة على المنظومة الإعلامية بالفرع البنكي، ويجري في الأثناء عمليات سحب وهمية من حسابات حرفاء تُمكنه من تحويل مبالغ مالية لفائدته الخاصة. هذا ولم تكن المنظومة الاعلامية التابعة للبنك تُسجل العمليات المجراة بطريقة مخالفة، حيث تُظهر حسابات الحرفاء و أرصدها كاملة، غير أنه بإجراء عملية تفقد شاملة من قبل جهات الرقابة العامة للمؤسسة المالية اتضح وجود خلل كبير في الحسابات، وفقدان مبالغ مالية كبيرة دون أي مبرر قانوني.

وبناء على ذلك تم توجيه الشكوك نحو الإطار البنكي المسؤول، ليتم إيقافه على ذمة الأبحاث قبل إحالته على المحاكمة، ووجّهت له تهمتا الاستيلاء على أموال وضعت تحت يده بمقتضى وظيفه والتدليس.

وخلال التحقيقات اعترف الإطار البنكي بما نسب إليه جزئيًا، موضحًا أنه استولى على مبلغ 160 ألف دينار فقط، في حين نفى التهم المتعلقة ببقية المبالغ التي قدرّت بـ 80 ألف دينار إضافية تم فقدانها أيضا من حسابات البنك

وقد أصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس، حكما بسجن المتهم لمدة 10 سنوات، بعد تورّطه في الاستيلاء على أموال الحرفاء على مراحل، من خلال القيام بعمليات سحب وهمية وتحويل المبالغ لفائدته الخاصة.

الحرب في غزة تكشف عمق الأزمة داخل الكيان الصهيوني

الاحتلال يستتجد ييهود العالم للقتال



محمد بن محمود

يعيش جيش الاحتلال الإسرائيلي واحدة من أكبر أزماته البنيوية في السنوات الأخيرة، بعد أن اعترف قادته بوجود نقص يقدر ما بين 10 إلى 12 ألف جندي في صفوفه، بينهم نحو 6 آلاف جندي في الوحدات القتالية، ما دفعه إلى البحث عن حلول غير تقليدية لتعويض هذا العجز.

ولمواجهة هذه المعضلة، بدأ الجيش بدراسة خطة لاستقطاب شبان يهود من الجاليات في الولايات المتحدة وفرنسا، تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عامًا، وتشجيعهم على الانخراط في الخدمة العسكرية داخل الكيان الإسرائيلي.

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى إمكانية جذب 600 إلى 700 شاب سنوياً عبر هذا البرنامج، على أن تتوسع التجربة لاحقاً لتستقطب آلاف المجندين من الخارج. ويرى مراقبون أن لجوء الاحتلال إلى تجنيد شبان من الخارج يكشف عمق الأزمة التي تهدد بنية جيشه، ويعكس في الوقت نفسه تراجع ثقافة الجيش الشعبي التي طالما تباغت بها إسرائيل منذ قيامها على أراضيها المحتلة، كما يثير الأمر تساؤلات حول قدرة الجيش على الحفاظ على تماسكه في ظل اتساع الفجوة بين فئاته الاجتماعية المختلفة. وبحسب مراقبون، فإن غياب شبه كامل لتجنيد اليهود الحريديم، يُضطر الجيش إلى التوجه إلى العاطفة اليهودية الدافئة ليهود الشتات، في محاولة لتقليص جزء من النقص في الجنود بمساعدتهم.

وتعود الأزمة بالدرجة الأولى إلى تراجع نسبة المجندين من أوساط الحريديم (اليهود المتدينين المتشددين)، الذين يرفضون الخدمة العسكرية بدافع ديني، إلى جانب تآكل الدافعية للخدمة في صفوف المستوطنين الإسرائيليين في ظل الخسائر الكبيرة التي تكبدها الجيش في حرب غزة الأخيرة، كما ساهمت الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الهجرة المعاكسة لليهود إلى الخارج في تفاقم الأزمة.

يهود من الخارج للقتال في غزة إذاعة جيش الاحتلال قالت إنه في

أعقاب النقص الحاد في الجنود، يدرس جيش الاحتلال الإسرائيلي الاستعانة بشبان يهود من الخارج وتجنيدهم، لسد النقص الحاد في صفوفه، والذي يقدر بنحو 12 ألف جندي.

وأضافت أن النقص في الجنود الذي يقدر بنحو 10-12 ألفاً، وعدم التحاق الحريديم (اليهود المتدينين) يدفع الجيش إلى محاولة استنفاد كل الخيارات الأخرى لإعادة ملء صفوفه.

ونقلت الإذاعة عن مسؤولين كبار في الجيش، لم تسمهم، قولهم إن الهدف هو زيادة نحو 700 جندي إضافي كل عام من الجاليات اليهودية في الخارج. وأوضح المسؤولون أن الجاليات الرئيسية التي ستركز فيها الجهود هي جاليات اليهود في الولايات المتحدة وفرنسا. وبالتوازي مع هذه الخطة، اتخذ الجيش سلسلة من القرارات الداخلية لتقليص الفجوة في القوى البشرية، أبرزها: تمديد الخدمة العسكرية الإلزامية بأربعة أشهر إضافية، لتصبح ثلاث سنوات كاملة، وإلغاء الإجازات المبكرة قبل انتهاء الخدمة. كما دعا لتشكيل وحدات جديدة مثل لواء الهاشمونين الخاص باستيعاب المجندين من الطائفة الحريدية، في محاولة لاختراق حالة الرفض داخل هذه الفئة.

ويشكل الحريديم نحو 13% من سكان إسرائيل، ويرفضون الخدمة العسكرية، بدعوى تكريس حياتهم لدراسة التوراة، ويقولون إن الاندماج في المجتمع العلماني يهدد هويتهم الدينية. وتعارض أحزاب في الائتلاف الحاكم والمعارضة وقطاعات شعبية توجه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، نحو سن قانون لإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، معتبرين أنها سياسة تمييزية.

استنزاف كبير

ويعاني جيش الاحتلال الإسرائيلي نقصاً حاداً في الجنود والعتاد العسكري، ويواجه أغلب أفراد الاحتياط فيه صعوبات نفسية واكتئاباً، جراء ظروف القتال في قطاع غزة. وفي جويلية، ذكرت صحيفة معاريف العبرية أنه للمرة الأولى، يعترف الجيش بأن استنزاف قواته كبير، ويقدر أنه

يفتقر إلى حوالي 7500 جندي. كما يتحدث قادة الكتائب، وفق الصحيفة، عن عبء العمل الثقيل، وأعلن العديد منهم أنهم مهتمون بالتقاعد.

وبوتيرة شبه يومية، تعلن فصائل فلسطينية في غزة، أبرزها كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، عن عمليات موثقة بالصورة والصوت قتلت وأصابت خلالها عسكريين إسرائيليين في المعارك البرية المدلعة في القطاع منذ 27 أكتوبر 2023.

ووفق أرقام صدرت بداية العام الجاري، فإن جيش الاحتلال الإسرائيلي فقد نحو ألف ضابط وجندي منذ بداية 7 أكتوبر 2023. وإلى جانب القتلى أصيب آلاف الجنود الإسرائيليين بجروح خطيرة، بينما يخضع الآلاف أيضاً لعلاجات نفسية. ويشهد الكيان الإسرائيلي احتقاً سياسياً غير مسبوق منذ بداية الحرب على غزة، مع تصاعد الخلافات داخل الائتلاف الحاكم حول قضايا التجنيد والعلاقة مع الولايات المتحدة، وسط تحذيرات من انهيار النظام السياسي إذا لم يتم حل هذه الأزمات.

ويواصل الحريديم احتجاجاتهم ضد الخدمة في الجيش، عقب قرار المحكمة العليا، في 25 جوان 2024، إلزامهم بالتجنيد ومنع تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الدينية التي يرفض طلابها الخدمة العسكرية.

ويشكل الحريديم نحو 13 بالمئة من سكان الكيان الإسرائيلي البالغ عددهم 10 ملايين نسمة، ويرفضون الخدمة العسكرية بدعوى تكريس حياتهم لدراسة التوراة، مؤكدين أن الاندماج في المجتمع العلماني يشكل تهديداً لهويتهم الدينية واستمرارية مجتمعهم. وعلى مدى عقود، تمكن أفراد الطائفة من تفادي التجنيد عند بلوغهم سن 18 عاماً، عبر الحصول على تأجيلات متكررة بحجة الدراسة في المعاهد الدينية، حتى بلوغهم سن الإعفاء من الخدمة، والتي تبلغ حالياً 26 عاماً.

وبدعم أمريكي، يرتكب الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023 إبادة جماعية بغزة، خلفت 61 ألفاً و944 شهيداً، و155 ألفاً و886 مصاباً

من الفلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 9 آلاف مفقود، ومئات آلاف النازحين، ومجاعة أزهقت أرواح 258 شخصاً، بينهم 110 أطفال.

انتحار الجنود

وفي سياق متصل قلت هيئة البث الإسرائيلية اليوم الأحد عن تحقيقات للجيش الإسرائيلي أن معظم حالات الانتحار بين الجنود مرتبطة بالحرب في غزة ومواجهة صعوبات البقاء لفترات طويلة في مناطق القتال. وأشارت تحقيقات جيش الاحتلال إلى أن 16 جندياً انتحروا منذ بداية العام الجاري، 4 منهم انتحروا في جويلية الماضي.

ويخشى الجيش من انتشار الظاهرة، وقد عبّر عن قلقه إزاء زيادة عدد الجنود الذين انتحروا خلال العامين الماضيين مقارنة بالأعوام السابقة. في هذا السياق، قال المختص في الشأن الإسرائيلي عادل شديد إن استمرار الحرب لفترة طويلة والخسائر الكبيرة في صفوف جيش الاحتلال، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على قوات الاحتياط، أثر بشكل عميق على حياة الجنود الإسرائيليين. وأوضح شديد أن جنود الاحتياط، الذين يشكلون العمود الفقري للجيش الإسرائيلي، جاؤوا من حياتهم المدنية، وأن طول

أمد الحرب أثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لهم. وأشار شديد إلى أن الخسائر المستمرة واستنزاف الجيش سيؤدي إلى زيادة محاولات الهروب من الخدمة، سواء بالسفر أو تقديم شهادات طبية مزورة، في حين قد يلجأ البعض إلى الانتحار لرفضهم العودة إلى ساحات القتال. وأضاف أن حالات الانتحار لا ترتبط بالضرورة بالخوف من الخدمة فقط، بل ترتبط أيضاً بما تعرض له الجنود من صدمات نفسية خلال المواجهات مع المقاومة الفلسطينية في غزة.

وفي الأيام القليلة الماضية، أوردت وسائل إعلام إسرائيلية حصيلة غير رسمية تفيد بانتحار ما لا يقل عن 18 جندياً خلال العام الجاري. وأشارت صحيفة هآرتس إلى أن أغلب الجنود المنتحرين هم من قوات الاحتياط في الخدمة الفعلية. وتتواتر حالات الانتحار في المعسكرات وخارجها في وقت تتزايد فيه أعداد الجنود الراضين للعودة إلى القتال في غزة. ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي اليوم عن مصادر أن الإرهاق بين الجنود يتزايد بسبب حرب غزة، وأن إيال زامير يدرس خطة للإجازات لتخفيف الضغط عن الضباط والجنود. يذكر أن الجيش الإسرائيلي لا يعترف بالعسكريين المنتحرين قتل حرب.

الكيان الصهيوني أمام مأزق غزة

مأساة التقديرات والخوف من الانهيار

كعامل حاسم يعيد صياغة معادلات القوة في المنطقة، المعارك الجارية في أحياء الصبرة والزيتون ليست سوى مقدمة لمعركة أوسع أثبتت فيها المقاومة قدرتها على امتصاص الضربات، والتحول سريعاً إلى موقع الهجوم، جيش الاحتلال الصهيوني يدرك أن أي تقدم بري نحو قلب مدينة غزة يعني الدخول في حرب شوارع لن يخرج منها إلا مثخناً بالجراح، لهذا السبب، يحاول الجيش التغطية على ضعفه عبر الحديث عن استخدام "نيران كثيفة" وعن خطط لإقامة مراكز إيواء، وكأن مشكلته تكمن في إخلاء المدنيين لا في مواجهة المقاتلين. لكن الواقع يكشف أن المقاومة نجحت في فرض معادلة جديدة: أي عدوان شامل سيقابل بخسائر غير مسبوقة في صفوف جنود الاحتلال، هذا ما يفسر ارتباك قادة الكيان، الذين وجدوا أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مر، المقاومة اليوم لم تعد مجرد فصيل محاصر، بل باتت لاعباً إقليمياً قادراً على تغيير قواعد اللعبة، وبذلك، يتحول قطاع غزة من مجرد ساحة محاصرة إلى عقدة استراتيجية تعجز آلة الحرب الصهيونية عن حلها، ما بين الأنفاق والكمائن والمفاجآت الميدانية، يدرك جيش الاحتلال أن أي دخول إلى غزة سيعني فتح أبواب جهنم عليه.

في الختام، إن اعتراف جيش الاحتلال الصهيوني بتوقع مقتل مئة جندي في حال اجتياح غزة ليس تفصيلاً عابراً، بل دليلاً على تحول جوهر في موازين القوى، الكيان الذي بُني على أوهام القوة والتفوق العسكري يعيش اليوم هاجس الانهيار من الداخل، أمام مقاومة صلبة لا تسامح على حقها، هذا المأزق يكشف أن مشروع الاحتلال برمته قائم على هشاشة لا يمكنها الصمود أمام إرادة الشعوب، غزة لم تعد مجرد مدينة محاصرة؛ إنها اليوم رمز لانكسار أسطورة الجيش الذي لا يُقهر، ودليل على أن الحق إذا امتك الإرادة قادر على كسر أعتى ترسانات الباطل.

الحسم السابق. المفارقة أن الحديث عن مجزرة شاملة بحق سكان غزة لم يعد مجرد تهديد إعلامي، بل خياراً مطروحاً على طاولة القيادة السياسية والعسكرية، غير أن هذا الخيار يحمل في طياته خطورة مضاعفة: فمن جهة، سيؤدي إلى تعميق عزلة الكيان دولياً ويكشف صورته الحقيقية ككيان دموي استعماري، ومن جهة أخرى قد يفجر جبهات أخرى في المنطقة، وخصوصاً مع تنامي محور المقاومة الذي يرى في صمود غزة نموذجاً يجب دعمه، وهنا تبرز الأزمة الكبرى: الكيان محاصر بين ضغط المقاومة في الداخل، وانعدام القدرة على كسب شرعية سياسية على المستوى الدولي، النتيجة أن قياداته تدور في حلقة مفرغة من التردد، حيث أي قرار يتخذونه سيضعهم في مأزق أكبر.

المقاومة وصناعة معادلة الردع
في مقابل هذا الارتباك الصهيوني، تبرز المقاومة الفلسطينية في غزة

الخدمة الاحتياطية وإجبار الجنود على البقاء في الخدمة خلال العطلات، دليل على استنزاف بشري ومعنوي لم تعهده المؤسسة العسكرية من قبل، هذا التوجه يُظهر أن الكيان يعيش معضلة حقيقية: فهو لا يستطيع تحقيق أهدافه المعلنة دون الدخول في مواجهة مباشرة، لكنه يدرك أن ثمنها سيكون باهظاً إلى درجة قد تهز استقرار جبهته الداخلية.

المأزق السياسي وانقسام القرار لا يقف مأزق الكيان الصهيوني عند حدود التخطيط العسكري، بل يمتد ليصل إلى البنية السياسية وصناعة القرار، تصريحات المصادر الأمنية الصهيونية تكشف عن انقسام عميق بين القيادات: فبينما يسعى بعضهم لفرض تسوية محدودة قد تُنهي جولة التصعيد عبر الإفراج عن الأسرى وفتح باب التفاوض، هناك من يدفع باتجاه اجتياح بري شامل للمدينة مهما كانت التكلفة، هذا الانقسام يعكس إدراكاً ضمنياً لحقيقة أن الكيان الصهيوني لم يعد قادراً على إدارة معاركه بذات

التقديرات العسكرية بين الخوف والخيبة

التقارير التي صدرت عن الصحف العبرية، وعلى رأسها صحيفة "معاريف"، أظهرت أن جيش الاحتلال الصهيوني يواجه مأزقاً غير مسبوق في تقدير خسائره المحتملة، عندما يُقر الجيش بنفسه أن أي هجوم بري على غزة سيؤدي إلى مقتل ما لا يقل عن مئة جندي من قواته، فهذا اعتراف واضح بالعجز وفقدان السيطرة، هذه التقديرات ليست مجرد أرقام؛ إنها مؤشر على حالة الرعب التي تضرب صفوف الجنود والقيادات العسكرية على السواء، الكيان الصهيوني، الذي طالما تاجر بمفهوم "الجيش الذي لا يُقهر"، بات اليوم مكشوقاً أمام ضعف بنيته الداخلية، ويدرك أن المقاومة الفلسطينية قادرة على كسر هيئته. الأخطر من ذلك أن هذه الاعترافات تأتي في وقت يسعى فيه جيش الاحتلال إلى تعبئة أكثر من 130 ألف جندي احتياطي، في مشهد يعكس حجم القلق من فشل أي عملية ميدانية، رفع مدة

يواصل الكيان الصهيوني محاولاته الفاشلة لتثبيت معادلات الردع عبر سياسات دموية في قطاع غزة، ورغم جبروت آلة الحرب التي يمتلكها، تكشف الوقائع الأخيرة عن هشاشة استراتيجية جيش الاحتلال الصهيوني، الذي بات يعترف بخسائر فادحة حتى قبل أن يخوض معركة شاملة على الأرض، ما نشرته الصحف العبرية مؤخراً حول تقديرات الجيش بوقوع ما لا يقل عن مئة قتيل في حال الهجوم على مدينة غزة، يعكس المأزق البنيوي الذي يعيشه هذا الكيان. فالمعضلة لم تعد في قدرته على القتل والتدمير، وإنما في عجزه عن تحقيق نصر سياسي أو عسكري يضمن بقاءه دون تهديد، هنا، يقف قادة الاحتلال أمام خيارات متناقضة: إما المضي في عدوان دموي شامل سيكلفهم خسائر باهظة ويكشف ضعفهم أمام العالم، أو الرضوخ لمسار تسوية يُعد بمثابة إقرار بفشلهم في إخضاع غزة، هذه اللحظة تكشف عن أزمة غير مسبوقة في بنية الكيان.



نقل سكان غزة مقدمة لنكبة جديدة المقاومة تفضح مخطط الاحتلال في القطاع



محمد بن محمود

فضحت حركة حماس، مخطط جيش الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ موجة تهجير قسري جديدة في قطاع غزة، محذرة من أن عملية نقل السكان التي بدأ التحضير لها ليست سوى مقدمة لنكبة جديدة بحق الشعب الفلسطيني. وفي بيان شديد اللهجة، وصفت حماس ما يجري بأنه جريمة مدعومة أمريكياً، تتم وسط صمت دولي مخز، محذرة من أن ما يروج له الاحتلال تحت اسم نقل السكان أو المساعدات الإنسانية ليس سوى محاولة للتضليل وفرض وقائع تهدف لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية على حساب دماء الفلسطينيين.

وربط البيان بين التصعيد في غزة والتصعيد الموازي في الضفة الغربية المحتلة، معتبراً أن ما يحدث من اقتحامات واعتداءات على يد المستوطنين هو جزء من مشروع صهيوني متكامل لتهويد الأرض وطرد السكان، وصولاً إلى ما وصفته الحركة بحلم إسرائيل الكبرى، الذي كشفت عنه تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الأخير. وفي ختام بيانها، دعت حماس إلى تحقيق وحدة وطنية فلسطينية عاجلة، وبناء استراتيجية مقاومة شاملة، كما ناشدت الدول العربية والإسلامية اتخاذ مواقف واضحة وعلنية لمواجهة المشروع الصهيوني الفاشي ومخططاته التوسعية. يأتي ذلك بعد إعلان جيش الاحتلال بدء التحضير لنقل سكان من شمال قطاع غزة نحو الجنوب، في خطوة أثارت مخاوف المنظمات الحقوقية من تكرار مشاهد التهجير القسري، تحت غطاء إنساني. ومن جهته قال زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد، إن خطة الحكومة لاحتلال كامل قطاع غزة تعني موت الأسرى وجنود الجيش في القطاع وانتهيار اقتصاد إسرائيل. جاء ذلك في كلمة متلفزة بثها لبيد، على حسابه بمنصة إكس، تعقيباً على مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمام

وسائل إعلام أجنبية في تل أبيب، تحدث فيه عن خطة أقرها المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينيت) لاحتلال كامل قطاع غزة. وأوضح لبيد: معنى ما اقترحه نتنياهو هو هذا المساء؛ أن الأسرى سيموتون، والجنود سيموتون، والاقتصاد سينهار، ومكانتنا الدولية ستتداعى. و زعم نتنياهو، في مؤتمر صحفي أمام وسائل إعلام أجنبية: هدفنا ليس احتلال غزة بل إيجاد إدارة مدنية في القطاع لا تتبع حماس ولا السلطة الفلسطينية. وتعقيباً على المؤتمر، قال لبيد: ما شاهدناه هذا المساء ليس مؤتمراً صحافياً، بل مشهداً مأساوياً لرئيس وزراء فاشل استبدل الواقع بعرض تقديمي. كما حذر من أن خطوة توسيع الحرب في غزة تشكل خطراً على إسرائيل وأمنها وليس لها أي جدوى. وتابع لبيد: بدلا من ذلك، يجب إبرام صفقة، وإعادة جميع الأسرى، وإنهاء الحرب، وجلب مصر لتدير غزة وفق تصوره.

مراحل اجتياح غزة..

وفي نهاية الأسبوع الجاري أقر رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، الجنرال إيال زامير، خطة احتلال شاملة لمدينة غزة خلال اجتماع خاص مع قادة المنطقة الجنوبية وكبار ضباط هيئة الأركان. تهدف هذه الخطة إلى السيطرة الكاملة على المدينة ومحيطها، ومن المتوقع أن تستمر العملية العسكرية نحو أربعة أشهر متواصلة. من المقرر أن يعرض زامير الخطة على وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس للموافقة النهائية، قبل رفعها إلى المجلس الوزاري المصغر للمصادقة عليها. كما شارك في الاجتماع مسؤولون عن ملف المختطفين الإسرائيليين، في محاولة لتقليل المخاطر التي قد تهدد حياتهم خلال العمليات العسكرية. تتضمن خطة الاحتلال أربع مراحل رئيسية، تبدأ بإقامة مراكز تجميع تشمل إنشاء مجمعات سكنية مؤقتة في جنوب القطاع، ثم تنفيذ إخلاء واسع النطاق لمدينة غزة التي يقدر عدد سكانها بأكثر من 800 ألف مدني.

ومن المتوقع أن يبدأ الإخلاء خلال أسبوعين. تتضمن المرحلة الثالثة تطويق المدينة بالكامل وعزلها عن المناطق المحيطة، عبر إعادة فتح محور نتساريم وبدء مناورات برية لعزل المدينة عن بقية القطاع. وفي المرحلة الأخيرة، ستدخل القوات الإسرائيلية إلى المدينة بشكل تدريجي مدعومة بغارات جوية مكثفة.

تواجه خطة الاحتلال تحديات معقدة، حيث يشير المحلل العسكري يوسي يهوشع إلى أن تهجير نحو مليون مواطن يشكل تحدياً صعباً، خاصة مع تدمير نحو 75% من المباني في القطاع. كما يتوقع الجيش أن تعيق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المخطط الإسرائيلي. في إطار التحضيرات، قام الجيش الإسرائيلي بتقليص معظم قواته في قطاع غزة، مع بقاء خمسة ألوية فقط. يهدف هذا التراجع إلى منح الجنود فترة راحة وإعادة تأهيل، بالإضافة إلى تدريب الألوية على الخطط الجديدة. أكد مايكل ميلشتاين، رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية، أن نهج إسرائيل في غزة يتضمن اعتبارات سياسية وأيديولوجية تهدف إلى إقناع الرأي العام بعدالة خطواتها، رغم التكاليف الباهظة وعدم وضوح النتائج.

أهالي غزة يرفضون التهجير

وفي ظل إعلان حكومة الاحتلال

نزوح. إن ما يجري الآن من قبل إسرائيل هو قمة الضغط للوصول للهدف دون قتال. الهلع والخوف هو الهدف من ذلك، فلا تكن ضحية لذلك. النزوح يعني الهروب من الموت نحو الموت. وأضاف فلنأخذ قراراً جماعياً أننا باقون هنا، وعلينا أن نواجه الموت بشجاعة. أقول إن كلام الموت صعب وساعة الموت ترهب القلوب قبل العقول، ولكننا أصحاب تجربة مريرة امتدت لأشهر طويلة نزوحاً فيها كل ألوان الذل والعذاب. فلنكن تجربتنا هي بوصلة. وكتب محمد عبد العزيز الرنتيسي: نجدد عهدنا مع الله عز وجل.. نحن باقون مرابطون على أرض غزة المباركة إلى أن نتنصر أو نلقى الله ونحسن كذلك. أما معتصم آل بركات فقال: اثبتوا قدر الإمكان وادعوا الله أن ينصرنا. الأماكن التي يريدون أن نذهب إليها أشبه بالجحيم. لن نترك غزة.. عند الله تجتمع الخصوم. وكتب الصحفي يوسف فارس من مدينة غزة: المكان الذي سيجزه جيش الاحتلال الأمم المتحدة لتجهيز الخيام فيه هو جنوب محور موراج، يقع تحت سيطرة مجموعات أبو شهاب. يعني خاتمة صرنا سنتين يحكمنا أبو شهاب ويعطينا سلامة أمنية ندخل من البوابة أو نزوح على الدبابة؟! اللهم حسن الختام.. اللهم لا تغادر مدينة غزة إلا إلى السماء.

الإسرائيلي المضي بخطتها لاحتلال مدينة غزة، والتحضير لإقامة خيام في جنوب القطاع لإيواء النازحين، يرى الفلسطينيون أن ذلك جزء من مخطط تهجير قسري طالما فشل في الماضي. وقد تصاعدت من غزة أصوات ترفض مغادرة الأرض، وتؤكد أن الثبات هو الخيار الوحيد. وكتب عمر محمد العطل حول ذلك: منذ اليوم الأول للحرب لم نفكر بالخروج من غزة لجنوب القطاع، وكانت بدايات الحرب قاسية حتى كنا ننام في الطرقات وعلى الإسفلت، ننزح من منطقة لأخرى حاملين أبناءنا في الحر والبرد. عشنا أسوأ أيام حياتنا في الجوع حتى كنا نأكل ثمرة واحدة كل ثلاثة أيام، واضطررنا لأكل علف الدواب. أذكر يوماً كنا نموت عطشاً حتى سقط المطر فشرينا منه، وكان ذلك أروع وضوء لنا منذ فترة طويلة. ومع كل ذلك لم نفكر لحظة بترك أرضنا والخروج إلى جنوب القطاع، وبقينا من القلة التي أفضلت مخطط التهجير. واليوم الاحتلال يعيد التخطيط من جديد، وبإذن الله سيفشل كما فشل من قبل، وستبقى غزة شامخة بأهلها لا تكسر. أما معين الكحلوت فرأى أن الطريق من غزة لا تكون إلا إلى الجنة: اللهم لا نزوح من غزة إلا للجنة، اللهم أفضل مخططاتهم وزلزل الأرض من تحت أقدامهم. الناشط السياسي ذو الفقار سوبر جوجو قال: أنا شخصياً أشعر بالطمأنينة ولست خائفة من أي

الكيان يحشد 250 ألف جندي لدفع الغزّاء إلى سيناء مصر في أتون الحرب

محمد بن محمود



المرتقب لغزة قد يطلق شرارة أزمة تهجير جماعي للفلسطينيين. فمنذ اندلاع الحرب، تحدثت تقارير عن محاولات لفرض ترحيل قسري لمئات الآلاف من أهالي القطاع. وقد طُرحت سيناء مراراً عبر العقود كخيار بديل للفلسطينيين المهجرين، وهو ما تعتبره القاهرة خطأً أحمر.

وكان الرئيس السيسي قد شدد في وقت سابق رداً على دعوات أمريكية بهذا الخصوص قائلاً: نقل الفلسطينيين لا يمكن القبول به أبداً. الحل ليس في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه. موقفٌ يجد صداه بين قبائل شمال سيناء التي ترفض أي فكرة لتوطين الفلسطينيين في أراضيها. في أبريل الماضي، اجتمع نواب وزعماء قبائل في مدينة العريش لتجديد موقفهم الرفض لتحويل سيناء إلى وطن بديل، حيث قال الشيخ سلامة الأحمر من قبيلة الترابين: نقف مع غزة، ولكن ليس على حساب أرض سيناء أو سيادة مصر.

ويطرح التصعيد الإسرائيلي الوشيك في غزة تساؤلات حول قدرة مصر على موازنة استعداداتها العسكرية مع دورها الدبلوماسي، لتفادي انزلاق الوضع إلى أزمة إنسانية كبرى على حدودها.

وحافظت القاهرة على علاقات وثيقة مع تل أبيب منذ توقيع اتفاقية السلام عام 1979، بما يشمل التعاون الأمني والاقتصادي.

وتشمل هذه العلاقات استيراد الغاز الإسرائيلي وتصديره إلى أوروبا، فضلاً عن اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة غير أن الحرب الجارية دفعت بالعلاقات الثنائية إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، خصوصاً بعد سيطرة إسرائيل على ممر فيلادلفيا الحدودي في ماي 2024، وهو ما تعتبره مصر خرقاً لمعاهدة السلام، بينما تصفه إسرائيل بأنه إجراء أمني لمنع تهريب السلاح.

أزمة جديدة مع القاهرة بسبب

شمال سيناء إلى درجة غير مسبوقة منذ سنوات، في ظل تنامي المخاوف من أن يؤدي مخطط إسرائيل لاحتلال قطاع غزة إلى دفع الفلسطينيين نحو الحدود المصرية. وقال المصدر إن نحو 40 ألف جندي باتوا يتمركزون في شمال سيناء، أي ما يقارب ضعف العدد المسموح به وفق معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل عام 1979. وأكد أن هذه التعبئة جاءت بأوامر مباشرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، عقب اجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الأمن القومي. وأوضح أن إسرائيل تسعى لتفكيك حركة حماس ودفع أعداد كبيرة من الفلسطينيين خارج غزة، وهو ما ترفضه القاهرة بشكل قاطع. وأضاف أن القوات المصرية انتشرت في مناطق مختلفة من شمال سيناء، بما في ذلك المنطقة ج المحاذية مباشرة لقطاع غزة، مشيراً إلى أن إسرائيل تلقت إخطاراً رسمياً بشأن هذه التعزيزات لكنها أبدت اعتراضاً على حجم القوات ومواقع انتشارها. وأكد المصدر أن القاهرة شددت على أن التحركات ذات طبيعة دفاعية بحتة، لكنها أوضحت في الوقت نفسه أن أي اعتداء على أراضيها سيقابل برد حازم. وشملت التعزيزات أليات مدرعة ومنظومات دفاع جوي وقوات خاصة ودبابات M60، انتشرت في محيط رفح ومدينة الشيخ زايد وقرية الجورة القريبة من الحدود.

رد غير متوقع وصادم

في هذا السياق، أصدر محافظ شمال سيناء اللواء خالد مجاور بداية الشهر الجاري تحذيراً شديد اللهجة ضد أي محاولة إسرائيلية لاستهداف الحدود المصرية، قائلاً من معبر رفح: كل من يظن أنه يستطيع الاقتراب من حدودنا سيواجه برد غير متوقع وصادم. وتأتي هذه التصريحات وسط تنامي القلق من أن الاحتلال الإسرائيلي

لم يعد العدوان الصهيوني على قطاع غزة مجرد عملية عسكرية محدودة، بل تحول إلى مشروع توسعي شامل يهدّد بتفجير المنطقة بأسرها، وفي مقدمتها مصر. فمع حشد الاحتلال الإسرائيلي لآلاف الجنود على تخوم القطاع، وتحديداً قرب الحدود المصرية-الفلسطينية، تتكشف ملامح خطة ممنهجة تتجاوز تدمير غزة إلى دفع مئات آلاف المدنيين نحو سيناء، في تكرار خطير لسيناريو الترانسفير القديم.

المعطيات الميدانية والسياسية تشير إلى أن مصر لم تعد مراقباً محايداً لما يجري، بل باتت طرفاً مستهدفاً ضمن خارطة العدوان الجديدة، خاصة في ظل تصريحات رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، التي لوح فيها صراحة برؤية إسرائيل الكبرى الممتدة جغرافياً إلى أراضٍ مصرية، وبدعم أمريكي لا يزال يوفر الغطاء الكامل لهذه المغامرة.

في هذا السياق، ترتفع المخاوف في القاهرة من محاولة فرض واقع تهجير قسري عبر خلق كارثة إنسانية على حدودها الشرقية، تضعها أمام ضغوط دولية لفتح المعابر، رغم تمسكها المعلن برفض أي مشروع لتوطين الفلسطينيين في أراضيها.

وكشفت تقارير إعلامية إسرائيلية، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي بدأ خطة شاملة لاحتلال قطاع غزة، تتضمن تعبئة نحو 250 ألف جندي احتياطي أي ربع مليون، وفرض تطويق كامل على مدينة غزة، إضافة إلى تقييم جاهزية يركز على وضع قوات الاحتياط بعد أكثر من 670 يوماً قتال منذ 7 أكتوبر.

مصر تحشد 40 ألف جندي في سيناء

بدوره كشف مصدر عسكري رفيع لصحيفة ميدل إيست آي أن الجيش المصري رفع مستوى انتشاره في

نتنياهو، الذي أعلن رفضه للصفقات الجزئية أو الشاملة، قال النونو، إن الأمر لا يرتبط بالأعداد أو تفاصيل الصفقات بل برفض نتنياهو لوقف إطلاق النار أساساً، مشيراً إلى أن نتنياهو يوظف الخداع والمماطلة لإطالة أمد الحرب واستمرار العدوان. وكانت حركة حماس أعلنت موافقتها على مقترح جديد قدمه الوسطاء المصريين والقطريين لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، في خطوة أثارت آمالاً بإنهاء الحرب المستمرة منذ أكتوبر 2023، سلمه الوسطاء في مصر وقطر إلى إسرائيل.

وأكدت مصادر مصرية مطلعة أن المقترح الذي يستند إلى رؤية المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف، يتضمن هدنة مؤقتة لمدة 60 يوماً، تبدأ بإطلاق سراح 10 رهائن إسرائيليين أحياء و18 جثة مقابل الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين، وبدء مفاوضات فورية للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار، مع ضمانات من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لاستمرار التهدئة خلال الفترة المتفق عليها.

وتشمل الخطة إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة فور بدء الهدنة عبر قنوات متفق عليها، مثل الأمم المتحدة والهلال الأحمر، مع وقف الأنشطة العسكرية الإسرائيلية الهجومية في القطاع.

سلاح غزة على صعيد آخر نفت مصادر مصرية رفيعة المستوى ما تناقلته وسائل إعلام إسرائيلية بشأن وجود مقترح مصري بنقل سلاح حركة حماس إلى القاهرة، وذلك عقب موافقة الفصائل الفلسطينية على مقترح الهدنة في غزة. وأكدت المصادر المصرية الرفيعة المستوى أن المقترح الذي قدمته مصر وقطر ووافقت عليه حركة حماس يتضمن وقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً.. وأوضحت المصادر المصرية أنه وفقاً لمقترح الوسطاء من مصر وقطر فإن مفاوضات التوصل لاتفاق دائم لوقف إطلاق النار تبدأ في اليوم الأول لدخول الاتفاق المقدم حيز التنفيذ.

وفي وقت سابق أكد طاهر النونو المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس أن الحركة تتعامل مع كل السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك لجوء إسرائيل إلى تنفيذ مخطط احتلال غزة، مؤكداً أن خيار المقاومة سيظل قائماً ما دام الاحتلال موجوداً.

وأضاف النونو في تصريحات تلفزيونية أن الرغبة الأساسية لحركة حماس هي وقف الحرب ووقف العدوان على غزة، مضيفاً أنه إذا فرضت علينا المعركة فلن يكون أمامنا سوى الدفاع عن شعبنا وأرضنا.

وفيما يتعلق بتصريحات مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

إسرائيل وعرقلة صفقات التبادل خمس قرص ضائعة بتواطؤ أميركي



وبينما يدفع الشعب الفلسطيني ثمن المجازر اليومية، تعيش "إسرائيل" أزمة داخلية بين قيادة سياسية غارقة في حساباتها الخاصة وجنود وعائلات أسرى يصرخون بحثاً عن إجابات غائبة.

نتانيا هو أفضل خمس صفقات

لم يكن صادماً ما كشفتته القناة 13 العبرية في تحقيقها عن عرقلة نتانيا هو ووزرائه من اليمين المتطرف إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش خمس فرص على الأقل للتوصل إلى اتفاق، كان من شأنه إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في غزة وإنهاء الحرب على القطاع غزة.

ووثق التحقيق شهادات أعضاء سابقين في مجلس الحرب الإسرائيلي، منهم غادي آيزنكوت ونائب رئيس فريق المفاوضات الإسرائيلي السابق، الذين أكدوا تعمد القيادة السياسية الكذب على الجمهور بشأن الصفقات ونشر أخبار مضللة عن المفاوضات حتى قبل إجرائها في بعض الأحيان.

كما أثار التحقيق جدل واسع بعد أن كشف عن اعتراف المتحدث السابق باسم الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر بأن واشنطن كانت تتابع محاولات حكومة نتانيا هو عرقلة مفاوضات وقف إطلاق النار وفرضها مزيد من الشروط من أجل إجهاد المفاوضات، لكن إدارة بايدن اختارت الصمت إزاء ذلك حتى لا تستفيد حماس.

وكشف التحقيق عن تواطؤ وصمت الإدارة الأمريكية التي كانت تلقي باللوم على حركة (حماس) رغم علمها بالحقيقة.

ومن خلال الشهادات والاعترافات التي كشف عنها التحقيق يتأكد أن نتانيا هو استخدم خمسة أساليب لإفشال محاولات الوسطاء التوصل لصفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق نار في قطاع غزة، كما تعمد إطالة أمد الحرب.

أولاً: تضليل سياسي وإعلامي: حيث اعتمد نتانيا هو في كل مرة إرسال وفد تفاوض إلى الدوحة أو القاهرة منزوع الصلاحيات وقد كشف التحقيق عن تصريحات نائب رئيس الوفد المفاوضات الإسرائيلي قوله "كان يتم

بل يعكس منظومة تضليل سياسي ممنهج تتبناها "إسرائيل" بدعم أميركي، هدفها إدامة الحرب والتغطية على الإبادة في غزة. وأكد أن كل حديث عن شروط وصفقات كان مجرد "مسرحية سياسية" لإخفاء الهدف الحقيقي: حرب استنزاف ضد الشعب الفلسطيني.

أما الكاتب إيهاب جبارين فاعتبر أن نتانيا هو نجح في توظيف الموقف الأميركي لتعزيز مساره السياسي، محققاً مكاسب على حساب دماء الفلسطينيين وأمن الأسرى الإسرائيليين، بل واعتبر أن واشنطن باتت تعمل كسفارة لـ "إسرائيل" في المنطقة عبر مواقف سفيرها مايك هاكابي.

انعكاسات داخل إسرائيل

خلال مؤتمر صحفي في تل أبيب، اتهمت عائلات الأسرى نتانيا هو بالتضحية المتعمدة بأبنائهم لأهداف سياسية. زوجة أحد الأسرى صرحت: "نحن على بعد خطوة من إفشال اتفاق يمكن أن ينقذ الأسرى، لكن مكتب رئيس الحكومة يعمل على إجهادهم".

العائلات لوححت بتنظيم مؤتمر طارئ الشهر المقبل بعنوان "عامان بلا إجابات" للمطالبة بلجنة تحقيق رسمية. تمرد جنود الاحتياط

تقارير صحف مثل "هآرتس" و"عرب 48" أظهرت مؤشرات على أزمة داخلية خطيرة في الجيش، مع اتساع حالات التملل بين جنود الاحتياط.

جنود وضباط أقروا بأنهم لا يعرفون "هدف استمرار الحرب"، وأن الحكومة والجيش يقودانهم إلى معارك عبثية على حساب حياتهم وأسرهم. رغم كل ذلك، أعلنت حماس موافقتها على مقترح الوسطاء، لكن نتانيا هو لم يحدد موعداً لعرض المقترح على الكابينيت، وسط مؤشرات على نية المماطلة حتى إسقاطه. وبين منظومة التضليل السياسي التي يقودها نتانيا هو، والتواطؤ الأميركي بالصمت والدعم، يتضح أن خمس فرص لإنهاء الحرب وإنقاذ الأسرى ضاعت عمداً.

في تحقيق مثير بثته القناة الإسرائيلية الثالثة عشرة، كشف النقاب عن منظومة معقدة من التضليل والعرقلة انتهجتها حكومة بنيامين نتانيا هو المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية لإفشال المفاوضات المتعلقة بوقف إطلاق النار في غزة وصفقات تبادل الأسرى. التحقيق لم يكتف بفصح الدور الإسرائيلي، بل ألقى الضوء على تواطؤ وصمت الإدارة الأميركية التي فضلت تحميل حركة حماس المسؤولية، رغم إدراكها للحقائق على الأرض.

التحقيق أظهر أن نتانيا هو ووزرائه من أقصى اليمين، مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، عرقلوا خمس فرص متتالية كان من الممكن أن تؤدي إلى إنقاذ الأسرى الإسرائيليين وإنهاء الحرب في مراحلها المبكرة.

شهادات مسؤولين إسرائيليين، من أبرزهم غادي آيزنكوت ونائب رئيس فريق المفاوضات السابق، أكدوا أن القيادة السياسية تعمدت الكذب على الجمهور وتروييج أخبار مضللة عن مفاوضات لم تبدأ بعد.

التواطؤ الأميركي: صمت مقابل دعم

أحد أكثر الجوانب إثارة للجدل في التحقيق كان اعتراف المتحدث السابق باسم الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر بأن واشنطن تابعت عن قرب محاولات نتانيا هو إفشال المفاوضات، لكنها اختارت الصمت حتى لا "تُكسب حماس نقاطاً سياسية".

وسلك التحقيق في نهج واشنطن، إن دارت ترامب وبايدن وجهتا اللوم لحماس في مقتل الأسرى، متجاهلتين شهادات وتقارير تؤكد مسؤولية الجيش الإسرائيلي عن مقتل بعضهم. كما أشار المسؤول السابق توماس ووريك، فإن إدارة ترامب نظرت للقانون الدولي كأداة ثانوية أمام "القوة العسكرية"، وهو ما سهّل تغاضي واشنطن عن الانتهاكات الإسرائيلية.

منظومة تضليل سياسي

الباحث حسام شاكر أوضح أن ما كشفه التحقيق ليس حدثاً عابراً،

الوفد التصريح سابقاً بأن رئيس حكومتهم يماطل ويستغل المفاوضات لمجرد كسب الوقت فيما ينفذ أجندته ووزرائه المتطرفين لاستمرار الحرب وتصعيدها.

خداع الجمهور وأهالي الأسرى: حكومة نتانيا هو معنية باستدامة الحرب وإطالة أمدتها، وكل الحديث عن مفاوضات ووعد وجهود لاستعادة الأسرى أو استخدام فزاعة الضغط العسكري لاعادتهم كانت مجرد خدعة لجمهوره الغاضب والمطالب بإنهاء الحرب وإعادة الأسرى وتضليل لمحاولة تهدئة الشارع الإسرائيلي.

تعمد ألقاء اللوم على حماس: استغل نتانيا هو الدعم الأميركي الكامل للتهرب من المسؤولية عن إفشال كل الجهود لإبرام صفقة تبادل لقرباء عامين، حيث كان يضع شروط تعجيزية ويفشل المفاوضات ثم يلقي باللوم على حركة حماس متسلحاً بالموقف الأميركي الذي يتجاوز دوره كوسيط في كل جولات التفاوض.

كل جولات التفاوض السابقة والحالية تؤكد أن الاحتلال يستغل المفاوضات كغطاء لتمرير مخططاته لإطالة أمد الحرب وتمرير مخطط إستراتيجي تتبناه حكومة الاحتلال المتطرفة تتمثل في إبادة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتطهير عرقي في الضفة الغربية.

منحنا تفويض متوسط وأحياناً يصل لصفر وتتغير الشروط بمجرد ركوبنا الطائرة".

في المقابل كانت حكومة نتانيا هو تتعمد إظهار أنها تتعاطى مع الصفقة بايجابية لكن في المقابل كانت تستغل الوقت والتفاوض لمواصلة وتصعيد الحرب ضد قطاع غزة.

ثانياً: توظيف موقف الإدارات الأمريكية: استطاع نتانيا هو أن يستغل بكل الأساليب الممكنة مواقف الإدارتين الأمريكيتين "إدارة بايدن - إدارة ترمب" حيث استغل موقف إدارة

بايدن الضعيف في تمرير كل مخططاته لإطالة أمد الحرب في غزة وإفشال الصفقات، كما يستغل حالياً موقف إدارة ترمب الداعم والذي يتماهى مع موقف حكومة نتانيا هو في استمرار المجاعة وتمرير مخططات احتلال مدينة غزة، وقد تبني مبعوث الرئيس الأميركي للشرق الأوسط ستيف ويتكوف موقف نتانيا هو بشكل مبالغ فيه حينما أعلن عن انهيار محادثات

الصفقة قبل شهر من الآن وسحب الوفد الأمريكي من الدوحة بعد شهر ونصف من المفاوضات التي كانت ستفضي لصفقة في اللحظات الأخيرة. ثالثاً: المماطلة والتهرب: تعمد نتانيا هو استخدام المماطلة والتهرب من التوجه نحو صفقة في كل مرة من خلال فرض شروط معينة وعند التوصل إلى توافقات حولها يغير شروطه في اللحظات الأخيرة، كما تراجع عدة مرات عن بنود كان قد وافق عليها سابقاً وأبلغ الوفد الوسطاء بذلك، ما دفع عدد من أعضاء

تحت غطاء تحقيق الأمن التكالب الدولي على افريقيا يستعر

محمد بن محمود

إلى جانب ما سبق، تعزو لندن مشاركتها في أفريقيا إلى تعزيز الاستقرار الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة وعصابات التهريب بما يساهم في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، وهو ملف ضاغط سياسياً في بريطانيا دفع الحكومة السابقة إلى توقيع اتفاقية مع رواندا تستقبل الأخيرة بموجبها هذه الشريحة حتى يبت في ملفاتهم، قبل أن تلغى الاتفاقية في وقت لاحق.

وفق مقارنة تقوم على حل هذه المعضلة بتجفيف منابع، وقد أعلن وزير وزارة الخارجية البريطانية ديفيد لامي عام 2024 إطلاق حزمة تمويل بلغت 84 مليون جنيه إسترليني سينفق جزء منها على تعزيز القدرة على مجابهة مخاطر النزاع وتغير المناخ في مناطق منها أفريقيا بغية خفض أعداد المهاجرين.

جهود تدريبية

تقدم المملكة المتحدة تدريبات متخصصة للجيش الأفريقي لتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات الأمنية والمساهمة في مهام حفظ السلام، وتشير معلومات منشورة على موقع الحكومة البريطانية عام 2017 إلى استثمار ثلثي إجمالي جهود فريق التدريب البريطاني قصير الأمد على مستوى العالم في أفريقيا، وهو ما يعادل نحو 18 ألف يوم تدريب سنوياً. وعادة ما تكون هذه التدريبات مكثفة وقصيرة الأمد، تتراوح بين أيام وأسابيع، ويتم تنفيذ بعضها في المعسكرات البريطانية داخل أفريقيا، أو داخل الدول المستفيدة منها، كما قد يستضاف الجنود في المملكة المتحدة في برامج تدريبية متقدمة، وتشمل قائمة الدول المستفيدة من هذه التدريبات تونس ومالي وجنوب أفريقيا وسيراليون ومالاوي وغامبيا وتنزانيا وأوغندا إلى جانب دول أخرى. وتعتبر نيجيريا وكينيا من أهم الدول المستفيدة من هذه البرامج، حيث

تحياتها على صانع إستراتيجية لندن في شرق أفريقيا. وبنشاطها العسكري، تسعى بريطانيا إلى تأمين حرية الملاحة وضمان استمرار تدفق السلع والطاقة إلى أوروبا عبر ممرات بحرية إستراتيجية هامة كمضيق باب المندب وخليج غينيا، حيث تلعب البحرية البريطانية دوراً بارزاً في هذا المجال. ويؤكد كتاب أصدرته وزارة الدفاع البريطانية بعنوان الدفاع في عصر تنافسي على أهمية المساهمة الفعالة في مكافحة التنظيمات الإرهابية في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل بالتعاون مع الحلفاء الأفارقة والدوليين.

يخدم الدور العالمي للمملكة المتحدة، بالاستثمار الاقتصادي والتنموي، مشيرة خاصة إلى ضرورة القيام بدور فاعل في قضايا عسكرية وأمنية تدعم حل النزاعات وحفظ السلام ومواجهة المخاوف الأمنية ومكافحة الإرهاب وتوثيق التعاون الدفاعي مع دول في القارة. كما حفز تزايد نفوذ قوى دولية وإقليمية في أفريقيا بريطانيا على السعي نحو دور نشط يضمن مصالحها الاقتصادية واستثمارات شركاتها في قارة المستقبل، وتشير دراسة صادرة عن المعهد الملكي للخدمات المتحدة إلى ما وصفته ببيئة دولية متزايدة التنافسية تفرض

الأمن الأمنية في القارة بحسب تقرير لقناة الجزيرة. مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) منعطفاً حاسماً دفع لندن إلى إعادة رسم شبكة تحالفاتها الدولية، وإعادة تعريف دورها العالمي بتعزيز إستراتيجية بريطانيا العالمية. ففي مارس 2021، نشرت حكومة رئيس الوزراء الأسبق بوريس جونسون أوسع مراجعة شاملة لقضايا السياسة الخارجية والأمن، التي وفرت بدورها إطاراً شاملاً لمشاركة المملكة المتحدة في الخارج حتى عام 2030. التزمت هذه الرؤية المشاركة متعددة الأوجه في أفريقيا بما

"الجيش البريطاني يفتح الأبواب أمامي حقاً"، بهذه العبارة اختصرت المفوضة البريطانية العليا في ملاوي، هولي تيت، الحيوية التي تتصف بها الدبلوماسية الأمنية في الحفاظ على أهمية الدور الذي تلعبه لندن في القارة الأفريقية. وقد شهدت السنوات الماضية بروزاً لاستخدام لندن مظلة التعاون العسكري الأمني لتعزيز نفوذها الجيوسياسي والانخراط في ما يصفه العديد من المراقبين بالتكالب الثاني على أفريقيا، ببناء شراكات مع دول القارة السمر، مستفيدة من شبكة من الأدوات تمتد من التدريب العسكري إلى المشاركة في مهام حفظ



ضمان تصويت ياوندي إلى جانب لندن في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إلى جانب ما سبق، لا تبدو علاقة جنود جلاله الملك مع المجتمعات المحلية في أفضل أحوالها في كينيا التي تستضيف القاعدة العسكرية البريطانية الوحيدة في القارة. ويسرد تقرير نشرته هيئة الإذاعة البريطانية تحقيقات علنية وشهادات مؤلمة عن انتهاكات مزعومة ارتكبتها جنود بريطانيون في قاعدة نانيوكي، مضيفاً أن أكثر من 7 آلاف كيني رفعوا دعاوى على الجيش البريطاني بعد حريق في محمية طبيعية سببه تدريبات عسكرية، أدى إلى أضرار بيئية وصحية جسيمة. ويوجه العديد من الناقدين البريطانيين والأفارقة سهامهم نحو المقاربة الأمنية للندن في التعاطي مع القارة، متجاهلة المشكلات الجوهرية التي تعاني منها كالفقر وفساد النظم السياسية وفشل الدول في العديد من المجالات. واعتبروا أن حلحلة هذه الملفات الشائكة هي المدخل الحقيقي لتمكين الأفارقة من بناء واقع أفضل يحول دون ازدهار العديد من الأنشطة الإجرامية التي تهدد بالتأثير على بريطانيا كتهريب البشر وغيرها.

خلال أداء مهامها وتقديم تدريب متقدم في مجالات مختلفة، إضافة إلى ذلك، توفر لندن الدعم المالي والمدرين لتعزيز مركز كوفي عنان الدولي لتدريب حفظ السلام في غانا.

تحديات متنوعة

تواجه الإستراتيجية البريطانية لتعزيز نفوذها في القارة الأفريقية باستخدام الأدوات العسكرية والأمنية العديد من التحديات، وقد أبرز الانسحاب المفاجئ للقوات البريطانية التي كانت جزءاً من مهمة الأمم المتحدة في مالي عام 2022، نتيجة الاضطرابات السياسية وتعاون باماكو مع مجموعة فاغنر الروسية، صعوبة العمل في بيئات سياسية غير مستقرة ملقياً بظلاله على إمكانيات التخطيط الإستراتيجي بالنظر إلى موجة الانقلابات التي ضربت القارة أخيراً على سبيل المثال. كما تواجه لندن العديد من الانتقادات من المنظمات الحقوقية على خلفية دعمها أنظمة قمعية وتغاضيها عن سجلها المشين مقابل الحصول على أثمان سياسية. وفي هذا السياق، يؤكد تقرير نشرته ديكلاسيفايديو كي، وهي منظمة تعمل على التحقيق في أنشطة الوكالات العسكرية والأمنية البريطانية، أن الوثائق توضح الدعم الكبير المقدم من هذه الوكالات لنظام رئيس الكامبيرون بول بيا رغم معرفة مسؤوليها بانتهاكاته حقوق الإنسان، في سبيل

إستراتيجية بريطانيا العالمية للتجارة والاستثمار في أفريقيا تستهدف لندن من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام خلق بيئة مواتية للاستثمار وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية. ويشير مقال للدكتور فولا آينا المتخصص في الأمن إلى أن انخراط بريطانيا في عمليات السلام في غرب أفريقيا سيحمي مصالح المملكة المتحدة في المنطقة عبر ضمان سوق سلمية وناجحة ومستقرة تستفيد منها، لا سيما في ظل تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني. من جهة أخرى تعد المشاركة في قوات حفظ السلام مدخلاً للندن تمارس عبره نوعاً من القوة الناعمة تعزز مكانتها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وتظهر التزامها بالسلام والأمن الدوليين، وتحسن علاقتها بالمجتمعات المحلية في القارة. وفي هذا السياق ساهمت بريطانيا في العديد من البعثات الأممية والأفريقية في دول كمال وجنوب السودان والصومال، بما يتضمن توفير قدرات استطلاع طويلة الأمد، وجمع المعلومات الاستخبارية، ودعم المجتمعات المحلية في مواجهة التهديدات الأمنية، وتحسين البنية التحتية، وتقديم الدعم الطبي. وفي ديسمبر 2023 أعلنت المملكة المتحدة عن نموذج تدريب محسّن لقوات حفظ السلام، يشمل مرافقة الجنود البريطانيين للقوات الأممية

غانا، وتشترك في مبادرات دولية مثل مجموعة أصدقاء خليج غينيا التي أسستها لندن عام 2013. وفي نفس السياق، عززت بريطانيا وجودها البحري والاستخباري في باب المندب وخليج عدن، وشاركت في تحالفات بحرية دولية لتأمين الملاحة فيهما والمساهمة في إنشاء ممرات عبور آمنة ودعم عمليات المراقبة البحرية والتدريبات المشتركة مع حلفائها الدوليين والإقليميين.

اتفاقيات عسكرية وأمنية

وقعت بريطانيا العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية مع دول أفريقية، بما يوفر للندن مدخلاً لتحقيق مجموعة من الأهداف، يأتي على رأسها تعزيز علاقاتها مع حكومات هذه الدول، وقد وصفت مندوبة بريطانيا في ماوالاتي، هولي تيت، التعاون العسكري بأنه طريقة رائعة لفتح محادثات مع الرئيس ومع كبار الوزراء ومع آخرين للحديث عن شراكتنا الأمنية.

إلى جانب ما سبق، تعمل بريطانيا من خلال هذا المعاهدات على مواجهة تعاضم نفوذ القوى الدولية والإقليمية المنافسة كالصين وروسيا وتركيا، والترويج للعلامة التجارية للجيش البريطاني سواء في ما يتعلق بالتدريب أو التصنيع في مواجهة منافسين كمجموعة فاغنر الروسية على سبيل المثال، كما أن هذه الشراكات تمثل جسراً لتعزيز الصادرات العسكرية البريطانية إلى أفريقيا. وفي هذا السياق، تأتي اتفاقية التعاون الدفاعي مع كينيا، التي وقعت في عام 2021، ضمن جهود تعزيز الأمن والدفاع المشترك وتبادل الخبرات والتدريبات المشتركة بين البلدين. إضافة إلى ذلك، أبرمت لندن مذكرة تفاهم أمنية مع نيجيريا في عام 2018، تهدف أساساً إلى مكافحة تنظيم بوكو حرام وتنظيم الدولة- ولاية غرب أفريقيا.

قوات حفظ السلام القوة الناعمة تشترك بريطانيا بفعالية في قوات حفظ السلام في بور توتر مختلفة بالقارة، ومن خلال مساهماتها العسكرية والمالية، إضافة إلى برامج التدريب وبناء القدرات، تسعى لندن إلى دعم الاستقرار في أفريقيا بما يصب في حماية أمنها القومي، حيث إن النزاعات في القارة يمكن أن تؤدي إلى تهديدات عابرة للحدود مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وبالنظر إلى الأهمية التي أولتها

تدرب آلاف الجنود على مجالات كمكافحة الجماعات المسلحة والتمرد والعمليات البرية والتكامل الجوي البري وتقنيات الإسعاف وتحسين الجاهزية العملياتية. أما في الصومال فتركز الجهود البريطانية على دعم بناء قوات النخبة في الجيش الصومالي وتأهيلها للقيام بالعمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب وحماية المنشآت الحيوية وتحرير الرهائن.

الأمن البحري

يمثل أمن الممرات المائية أحد المحاور الرئيسية للنشاط العسكري الأمني البريطاني في القارة الأفريقية، ويُعتبر كل من خليج غينيا وباب المندب ركيزتين أساسيتين لأمن الطاقة والتجارة البريطانية، إضافة إلى كونهما مسرحين أساسيين لتعزيز الحضور العسكري والدبلوماسي لبريطانيا في مواجهة تحديات القرصنة والمنافسة الدولية. ويحتوي خليج غينيا على احتياطات ضخمة من النفط والغاز، وتعمل فيه شركات بريطانية كبرى مثل بي بي وشيل، ما يجعله مصدراً مهماً للطاقة للأسواق البريطانية والأوروبية.

كما ذكرت مادة منشورة على موقع الحكومة الإنجليزية عام 2021 أن هذه المنطقة يمر عبرها سنوياً تجارة بريطانية تزيد قيمتها على 6 مليارات من الجنيهات الإسترلينية سنوياً. وتشير ورقة صادرة عن مجلس الجيوستراتيجية، وهو مركز أبحاث بريطاني مهتم بالشؤون الجيوستراتيجية، للبحر الأحمر باعتباره يحمل خط الاتصال البحري الرئيسي لبريطانيا إلى احتياطات الطاقة في الخليج العربي ومصانع شرق وجنوب شرقي آسيا. وتزيد أهميته مع توجه لندن إلى جعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ ركيزة دائمة للسياسة الخارجية البريطانية وجمع منطقتي المحيطين الهندي والهادئ والأوروبي الأطلسي معاً.

ومع التزايد الكبير لتهديدات القرصنة والهجمات على السفن التجارية في المنطقتين، انخرطت المملكة المتحدة في الجهود الدولية والإقليمية لتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا، حيث أرسلت سفناً حربية مثل إتش أم إس ترينت لتنفيذ دوريات أمنية وتدريب القوات البحرية المحلية. وشاركت في مناورات متعددة الجنسية، كما دعمت إنشاء مراكز معلومات بحرية مثل (MTISC) في



لسد النقص الحاد في صفوفه الجيش الاسرائيلي يدرس تجنيد يهود الشتات

"إسرائيلي" لإظهار دعم عالمي لعملياتها في غزة، بينما تواجه انتقادات دولية واسعة بسبب الخسائر المدنية والحقوقية المستمرة، ومن المحتمل أن تواجه هذه المبادرة معارضة داخل المجتمعات اليهودية في الخارج، الذين قد يرون أن حياتهم وأمنهم يُستغل لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية بعيدة عنهم.

ردود فعل المجتمع الدولي والشتات

من المتوقع أن تكون ردود فعل الجاليات اليهودية في الخارج متباينة. فبينما قد يستجيب بعض الشباب للنداء الوطني، فإن الأغلبية ستتردد بسبب الحياة المستقرة والأمن في بلدانهم الأصلية، وقد تثير المشاركة في الحرب انتقادات من الحكومات الغربية، التي ستجد نفسها أمام ضغط شعبي وأخلاقي بسبب إرسال رعاياها إلى صراع معقد ومكلف.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر هذه التجربة على العلاقات بين "إسرائيل" واليهود في الشتات، إذ قد يشعر البعض أن حياتهم تُستغل لتحقيق أهداف سياسية، ما يخلق فجوة بين إسرائيل وجالياتها خارج حدودها، وقد يؤدي ذلك إلى انقسامات داخل المجتمعات اليهودية، بين من يدعم سياسات "إسرائيل" العسكرية ومن يعارضها، ما يزيد من تعقيد الوضع السياسي والاجتماعي للشتات.

من المؤكد أن أزمة التجنيد الحالية في إسرائيل، ليست مجرد نقص في الأفراد، بل ضعف القدرة على إدارة الأزمة داخلياً واستراتيجياً، تجنيد يهود الشتات قد يوفر دعماً محدوداً على المدى القصير، لكنه لا يعالج جذور المشكلة، ولا يضمن استدامة الحل، يبقى المستقبل العسكري والسياسي لـ"إسرائيل" مرتبطاً بمدى قدرتها على معالجة هذه التحديات داخلياً وتحقيق مساواة حقيقية في الخدمة، وإلا فإن التحديات الحالية ستستمر في تهديد صورة الجيش واستقرار المجتمع الداخلي على حد سواء.

تختلف عن بيئتهم الأصلية. كما أن هذه الخطوة تكشف عن ضعف الصورة الرمزية للجيش الإسرائيلي كقوة لا تهزم، إذ إن الإعلان عن البحث عن جنود من الخارج يعكس ضغطاً داخلياً غير مسبوق وتهديداً للقدرة القتالية، بالإضافة إلى ذلك، يعاني الجيش من آثار نفسية على الجنود المحليين الذين يواجهون ضغوطاً هائلة نتيجة استمرار العمليات والخسائر البشرية، ما يزيد من أهمية تعزيز الروح المعنوية قبل التفكير في زيادة عدد الجنود.

البعد السياسي والدبلوماسي سياسياً، تظهر المبادرة ازدواجية الخطاب الإسرائيلي بوضوح، إذ يدعو نتنياهو الجاليات اليهودية للقتال، بينما يعيش أبناؤه في الخارج بعيداً عن ساحات المعارك، هذا التناقض يثير التساؤلات حول مصداقية الدعوات الرسمية ويزيد من إحساس الجنود المحليين بعدم العدالة، ما قد يؤثر على الروح المعنوية للجيش.

دبلوماسياً، تحمل الدعوة لتجنيد يهود الشتات بعداً دعائياً، إذ تسعى

الجيش على الحفاظ على استمرارية العمليات.

علاوة على ذلك، تواجه القيادة تحديات كبيرة في دمج المجندين الجدد من الخارج، الذين يحتاجون إلى تدريب وتأهيل قبل المشاركة في مهام قتالية مباشرة، ما يجعل إمكانية تعويض النقص بسرعة أمراً صعب التحقيق. كما أن الاعتماد على مجندين من خارج البلاد قد يؤدي إلى صعوبات لوجستية، بما في ذلك الانتقال، الإقامة، والتأقلم مع بيئة قتالية معقدة ومكثفة.

التحليل الاستراتيجي

تعكس هذه المبادرة محاولة القيادة لمواجهة أزمة داخلية مزمنة، فبدلاً من معالجة جذور المشكلة، مثل رفض الحريديم للتجنيد أو تحسين سياسات الاحتياط، لجأت "إسرائيل" إلى البحث عن بدائل خارجية، وهو حل قصير الأمد وغير مستدام، يشير المحللون إلى أن الاعتماد على يهود الشتات يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالاندماج العسكري، والتدريب، والقدرة على فهم استراتيجيات الجيش الإسرائيلي التي

بدائل خارجية لتجنب انهيار القدرات القتالية للجيش.

الوقائع العسكرية

كشفت اذاعة الجيش الإسرائيلي أن النقص في الجنود يقدر بين 10 و12 ألفاً، ويرجع جزء كبير منه إلى امتناع الحريديم عن الخدمة العسكرية، رغم تمثيلهم نسبة كبيرة من السكان، وتدرس القيادة إطلاق حملة تستهدف الجاليات اليهودية في الخارج لتشجيع أبنائها على الانخراط في الجيش، على أمل جلب 600 إلى 700 مجند سنوياً لتخفيف الضغط على القوات المحلية.

ويأتي ذلك في وقت تستمر فيه الحرب على غزة منذ أشهر، حيث أدى استمرار العمليات العسكرية إلى استنزاف الاحتياط وإرهاق الجنود الميدانيين، ما انعكس على جاهزية الجيش وقدرته على الصمود في مواجهة مقاومة فلسطينية متزايدة التنظيم والتسليح. وأكدت صحيفة معاريف أن الجيش يعاني من نقص فعلي يقارب 7500 جندي داخل الصفوف، وهو ما يمثل تهديداً مباشراً لقدرة

يشهد جيش الاحتلال الإسرائيلي أزمة حادة في قدراته البشرية، إذ تشير تقديرات رسمية إلى نقص يتراوح بين عشرة آلاف واثنى عشر ألف جندي، وهو رقم غير مسبوق يضع المؤسسة العسكرية في موقف حرج أثناء الحرب الممتدة على قطاع غزة.

في هذا السياق، بدأت القيادة بدراسة إمكانية استقطاب الشباب اليهودي من الشتات، وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، وتشجيعهم على الانضمام إلى صفوف الجيش والمشاركة في العمليات العسكرية، في خطوة تعكس محاولة إسرائيلية لسد فجوة حادة في الاحتياط العسكري.

تأتي هذه المبادرة في وقت يعاني فيه الجيش من استنزاف مستمر للموارد البشرية نتيجة العمليات المتواصلة في غزة، مع ارتفاع عدد الإصابات والخسائر بين الجنود المحليين، وتعكس هذه الخطوة أيضاً فشل السياسات الداخلية السابقة في إلزام الحريديم بالخدمة العسكرية، وهو ما أجبر القيادة على البحث عن



هجوم خان يونس النوعي حرب استنزاف تتكشف ملامحها في غزة

تفصيلية للهجوم، مؤكدة أنه نفذ من قبل نحو 15 مقاتلاً خرجوا من فتحة نفق تبعد أقل من 50 متراً عن موقع محصن لكتيبة كفير في نطاق عملية "مجن عز" غرب خان يونس.

انقسم المقاتلون إلى ثلاث خلايا؛ الأولى هاجمت الموقع مباشرة بعد تعطيل كاميرا المراقبة، والثانية أطلقت قذائف هاون من خط خلفي لتعطيل وصول قوات الإسناد، فيما زرعت الثالثة عبوات ناسفة في مسار الانسحاب لتكبيد القوات الإسرائيلية خسائر إضافية.

وبحسب التحقيق، عُثر بحوزة منفذي العملية على سترات واقية وأسلحة رشاشة من نوع كلاشنيكوف وقاذف "أر بي جي" متطور وقنابل يدوية وعبوات ناسفة، إضافة إلى نقالة يُرجح أنها كانت مخصصة لمحاولة أسر جندي.

رسائل المقاومة

المحلل السياسي ماجد أبو دياك اعتبر أن العملية عكست قدرة كتائب القسام على التنسيق العالي بين وحداتها، إذ تمكنت من اقتحام قاعدة محصنة وإيقاع خسائر مباشرة، في مشهد يثبت هشاشة التحصينات الإسرائيلية لما يسمى "عربات جددون 2". وأضاف أن الاعترافات الإسرائيلية تكشف أن غزة أكثر تعقيداً مما توقع قادة الاحتلال، وأن مواجهة مئات المقاتلين المدربين ستتحوّل إلى "حرب إذلال" في ظل أزمة داخلية إسرائيلية تتمثل في نقص الجنود وخلافات حكومية حول تمويل العمليات.

الاحتلال، وفق المتابعين، يكرر فشله كما حدث في عملية "عربات جددون 1"، دون أن يحقق هدفه بفرض الاستسلام على المقاومة أو إنهاء ملف الأسرى.

وبينما يواصل سياسة المماطلة في المفاوضات ويصعد حرب التجويع والإبادة بحق المدنيين، يبقى الواقع الميداني يؤكد أن صمود المقاومة والشعب الفلسطيني سيقود في النهاية إلى إفشال المشروع الإسرائيلي وعزله دولياً.



الإسرائيلية.

تفاصيل الهجوم

إذاعة جيش الاحتلال قدمت رواية

فاعلية عمليات الجيش الميدانية، وأكد أن المقاومة قادرة على إعادة تأهيل بنيتها التحتية أو استخدام مسارات بديلة تضرب عمق التحصينات

المقاومة في عملية خان يونس الأخيرة سبق أن أعلن الجيش الإسرائيلي عن اكتشافه وتدميره. هذا الاعتراف فجر جدلاً واسعاً حول

تواصل عملية خان يونس النوعية الأخيرة إلقاء ظلالها الثقيلة على المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وسط اعترافات متزايدة من وسائل إعلام الاحتلال ومسؤوليه العسكريين بأن الحرب في غزة تحولت إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، تُربك الجيش وتكشف عن ثغرات خطيرة في خطته الميدانية.

صحيفة معاريف نقلت عن مسؤول عسكري إسرائيلي قوله إن الجيش يواجه "حرب استنزاف" حقيقية في غزة، حيث لا تزال الأنفاق والمقاتلون يظهرون في خان يونس رغم أن الاحتلال اجتاحت المدينة ثلاث مرات.

وأضاف أن المقاومة تتحرك تحت الأرض عبر شبكة أنفاق معقدة، تهاجم المواقع العسكرية ثم تنسحب، في تكتيك ينهك القوات الإسرائيلية ويجعل السيطرة على الأرض غير ذات جدوى.

المسؤول ذاته حذر من أن التحديات في خان يونس ورفح قد تبدو "صغيرة" مقارنة بما ينتظر الجيش في مدينة غزة، حيث تتمركز كتائب حماس الأكثر تدريباً وتجهيزاً.

مقابلة "النفق المدمر"

من جهتها، كشفت صحيفة هآرتس أن النفق الذي خرج منه مقاتلو



مقترح وقف إطلاق النار في غزة بين خداع الكيان الصهيوني وثبات المقاومة

يقابله مأزق عميق يعيشه الكيان الصهيوني، حيث لم تعد أدواته التقليدية قادرة على فرض الاستسلام أو حسم المعركة. فالحرب الممتدة كشفت عن إرهاب جيشه واستنزاف موارده، كما أبرزت ضعف قدرته على فرض حلول عسكرية رغم التدمير الواسع.

إن عجز الكيان عن فرض شروطه جعله يلهث وراء مفاوضات شكلية يحاول من خلالها تحسين صورته أمام داعميه في الغرب، لكن الواقع يثبت أنه الطرف الأضعف استراتيجي، فالمقاومة، برغم الحصار والدمار، ما زالت قادرة على الصمود والاشتباك وإدارة ملف الأسرى من موقع قوة. كما أن الوسطاء أنفسهم باتوا يدركون أن استبعاد المقاومة من أي حل سياسي أمر مستحيل.

هذا العجز الاستراتيجي للكيان الصهيوني يعكس تحولاً أعمق في معادلة الصراع، حيث لم يعد الاحتلال قادراً على فرض معادلة "القوة المطلقة"، بل يجد نفسه في مواجهة قوى شعبية وإقليمية متشابكة تجعل كل خطوة عدوانية مكلفة، وتؤكد أن زمن الإملاءات قد انتهى.

في النهاية، يكشف المشهد الحالي أن المقاومة نجحت في فرض نفسها كرقم صعب لا يمكن تجاوزه في أي تسوية، فيما الكيان الصهيوني يزداد غرقاً في مأزق سياسي وعسكري لا مخرج منه، المقترح الأخير لوقف إطلاق النار، رغم ما يحمله من ثغرات، يعكس حقيقة أن العدو لم يعد قادراً على تجاهل شروط المقاومة أو تجاوز حضورها. ومع استمرار العدوان، يزداد وعي الشعوب بخطورة المشروع الصهيوني، وتتضح أكثر معادلة الصراع: مقاومة متجذرة تدافع عن حقها وكرامتها، في مواجهة كيان استعماري مأزوم فقد قدرته على فرض الهيمنة، وهنا يكمن جوهر المعركة: صراع إرادات، فيه الكلمة العليا للشعوب التي لا تقبل الاستسلام.

تمثل ضرورة إنسانية لا يمكن تجاهلها، غير أن القبول بالمقترح لم يكن استسلاماً، بل جزءاً من معركة أوسع، حيث حافظت حماس على خطوطها الحمراء: لا حديث عن نزع سلاح المقاومة، ولا عن تهجير الفلسطينيين، ولا عن تسليم مفاتيح غزة للمحتل. بهذا الموقف، نجحت المقاومة في قلب المعادلة: فهي من جهة تحمي المدنيين وتمنع المزيد من المجازر، ومن جهة أخرى تكشف للعالم أن الطرف الذي يرفض إنهاء الحرب فعلياً هو الكيان الصهيوني، هذه المرونة التكتيكية تبرز قدرة المقاومة على الجمع بين الصمود الميداني والحنكة السياسية، وهو ما يجعلها قادرة على الصمود في أي مفاوضات مقبلة، مع الاحتفاظ بحقها المشروع في المقاومة بكل الوسائل.

مأزق الكيان الصهيوني.. عجز أمام معادلة جديدة

القبول الحذر من جانب المقاومة

قادرة على إنهاء الحرب لمصلحته، بل على العكس، فإن استمرار المماطلة واستحضار خطاب الخداع يضاعف من عزلته الدولية ويؤكد صورته كقوة غاشمة لا تكتثر بالقانون ولا بالأعراف الإنسانية، إن ما يحدث اليوم ليس سوى نسخة مكررة من تاريخ طويل من الانتهاكات، لكن الفرق أن المقاومة باتت أكثر قدرة على فضح هذه الممارسات وكشف جوهر الاحتلال أمام شعوب المنطقة والعالم.

مرونة المقاومة.. بين الثوابت والتكتيك

قرار حماس بالموافقة على المقترح الجديد لم يكن خروجاً عن نهجها الثابت، بل خطوة محسوبة تعكس وعياً سياسياً بمتطلبات المرحلة، فالمقاومة تعلم أن الحرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني تستهدف المدنيين العزل قبل أي طرف آخر، وبالتالي فإن أي فرصة لوقف القصف وإدخال المساعدات الإنسانية

المحتل، وجرائمه المستمرة بحق الشعب الفلسطيني المحاصر.

مناورة الكيان الصهيوني.. خداع متواصل بلا أفق

منذ انطلاق جولات التفاوض حول وقف إطلاق النار، اعتاد الكيان الصهيوني على ممارسة سياسة التضليل عبر رفع شعارات السلام والهدنة بينما يخطط في الكواليس لتوسيع عدوانه وفرض وقائع جديدة على الأرض. ففي الوقت الذي كان الوسطاء المصريون والقطريون يعرضون المقترح الأخير، أقرت حكومة الاحتلال خططها الإجرامية لاحتلال غزة من جديد، وهو ما يعكس عقلية استعمارية لا تؤمن بالحلول السياسية بل توظفها كغطاء لعملياتها العسكرية.

هذه الازدواجية تعكس بوضوح مأزق الكيان الذي يحاول التظاهر بالمرونة أمام المجتمع الدولي، لكنه في الحقيقة يفتقر إلى رؤية استراتيجية

تتسارع الأحداث السياسية والميدانية في قطاع غزة، حيث برز في الآونة الأخيرة مقترح جديد لوقف إطلاق النار تقدمت به مصر وقطر وقبلت به حركة حماس، في وقت يواصل فيه الكيان الصهيوني سياسة الخداع والمراوغة المعهودة.

ورغم أن المقترح تضمّن نقاطاً تتعلق بوقف مؤقت لإطلاق النار، وتبادل الأسرى، وإدخال المساعدات الإنسانية، إلا أنه خلا من ضمانات حقيقية لإنهاء الحرب المستمرة. في المقابل، حرصت المقاومة على التعامل بمرونة تكتيكية، تقرأ الواقع وتوازن بين الثوابت الوطنية والحاجة إلى حماية المدنيين من الإبادة الممنهجة.

إن هذا المشهد يكشف بوضوح حجم مأزق الكيان الصهيوني الذي لم يعد قادراً على فرض شروطه بالقوة، فيما المقاومة تفرض حضورها السياسي والعسكري، وتحول ساحات التفاوض إلى مساحة تكشف للعالم زيف روايات



نتنياهو في ورطة سياسية عويصة انهيار الائتلاف يدفع نحو انتخابات مبكرة وحزب متشدد جديد



تشهد الساحة السياسية الإسرائيلية اضطراباً متصاعداً يعبر عن عمق الأزمة التي يعيشها الكيان الصهيوني، حيث تتزايد التقديرات حول قرب الدعوة إلى انتخابات مبكرة بعد الانهيار التدريجي في الائتلاف الحاكم بقيادة بنيامين نتنياهو، ورغم محاولاته الحثيثة لتمديد عمر حكومته، إلا أن الوقائع على الأرض تشير إلى أن نتنياهو فقد السيطرة على توازنات الحكم، وأنه بات مضطراً للبحث عن خيارات استثنائية لتأجيل سقوطه السياسي.

صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية كشفت في تقريرها الصادر بتاريخ 18 أوت 2025 أن نتنياهو يناقش مع مقربيه تأسيس حزب جديد يضم وزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش ووزير الأمن الداخلي إيتamar بن غفير ضمن قائمة واحدة، وذلك في محاولة لاحتواء الانشقاقات ومنع تفكك المعسكر اليميني، الخطوة تبدو محاولة يائسة لإعادة إنتاج اليمين المتشدد في ثوب أكثر تطرفاً، في وقت يتآكل فيه دعم نتنياهو داخلياً ويزداد الضغط عليه خارجياً.

التحركات الأخيرة جاءت بعد انسحاب ثلاثة أحزاب دينية رئيسية من الائتلاف الحاكم، وهي "أغودات إسرائيل" و"ديغيل هتوراه" ثم "شاس"، وهو ما حرم الحكومة من الأغلبية البرلمانية التي كانت تعتمد عليها، وحسب تقارير وكالة الأناضول ووكالة "أسوشيتد برس" و"رويترز"، فقد انخفضت قوة نتنياهو في الكنيسة إلى 61 مقعداً فقط من أصل 120، وهو رقم لا يتيح لحكومته تمرير القوانين ولا يضمن بقاءها مستقرة، هذا الانهيار البرلماني لم يأت من فراغ، بل يعكس صراعاً داخلياً محتدماً على النفوذ والمصالح، ويؤكد أن الائتلاف الذي بناه نتنياهو لم يكن سوى تحالف هش قائم على التناقضات.

المشهد ازداد قتامة مع تصاعد النزاعات الداخلية داخل الليكود نفسه، حيث وقّع خمسة عشر وزيراً من الحزب ومعهم رئيس الكنيسة عامير

تشكيل حزب جديد لن تغير حقيقة أن الكيان يترنح تحت وطأة أزماته الداخلية والخارجية. في الخلاصة، يقف نتنياهو اليوم أمام مفترق طرق خطير: إما المضي في مشروعه لتشكيل حزب يميني متشدد يعمّق عزلة "إسرائيل" داخلياً وخارجياً، أو مواجهة انتخابات مبكرة قد تطيح به وتفتح الباب أمام مرحلة سياسية جديدة.

لكن أيّاً كان الخيار، فإن المؤكد أن الأزمة الحالية لم تعد مجرد أزمة ائتلاف حكومي، بل هي انعكاس لانهيار أوسع في بنية النظام السياسي الإسرائيلي، ودليل إضافي على فشل المشروع الصهيوني في تقديم نموذج مستقر أو مقبول، إن ما يجري اليوم في تل أبيب ليس سوى مقدمة لفصل جديد من الضعف والانقسام، وهو ما يعكس حقيقة أن هذا الكيان القائم على الاحتلال والعدوان عاجز عن بناء دولة طبيعية قادرة على الاستمرار وسط محيط يرفض وجوده.

عزلة "إسرائيل" تتعمّق يوماً بعد يوم، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أبدأ تحفظات واضحة على السياسات الاستيطانية وخطط ضم الضفة الغربية، في حين تزايدت المطالبات بوقف الحرب على غزة وفتح تحقيق دولي في جرائم الحرب، ومع ذلك، يصرّ نتنياهو على الارتقاء في أحضان المتطرفين، معتقداً أن ذلك سيمنحه قوة داخلية، لكنه يتجاهل أن هذه السياسات تقود الكيان نحو عزلة خانقة وتفقد ما تبقى من غطاء سياسي خارجي.

ومن زاوية أخرى، فإن الأزمة تكشف عن هشاشة "الديمقراطية الإسرائيلية" التي طالما تم تسويقها في الغرب باعتبارها واحة استقرار في المنطقة، الواقع اليوم يظهر عكس ذلك تماماً، فالحكومات تتساقط تباعاً، والانقسامات المجتمعية تتعمّق، والتطرف يسيطر على مراكز القرار، هذه الصورة تؤكد أن المشروع الصهيوني في مأزق وجودي، وأن محاولات نتنياهو للالتفاف عبر

بأنه يمثل استقراراً سياسياً، بل على العكس، فإن تزايد نفوذ المتطرفين يثير قلقاً حتى داخل النخب الاقتصادية والأمنية التي ترى في ذلك تهديداً لبنية الكيان ذاته.

الأزمة الحالية تكشف أيضاً عن فشل المشروع الصهيوني في إيجاد منظومة سياسية مستقرة، حيث باتت الحكومات الإسرائيلية لا تعمّر طويلاً، وتشكّل الائتلافات على أسس هشّة سرعان ما تنهار أمام أول اختبار، انتخابات جديدة – إن جرت – لن تكون سوى إعادة إنتاج للأزمة ذاتها، إذ لا يوجد توافق وطني حقيقي داخل "إسرائيل" حول شكل الدولة ولا حول مستقبلها السياسي، وحسب مراقبين، فإن استمرار نتنياهو في الحكم بهذه الطريقة يفاقم حالة الاستقطاب، ويفتح الباب أمام احتجاجات شعبية واسعة قد تنعكس على الشارع الإسرائيلي، وخاصة مع استمرار الحرب على غزة وتصاعد الانتقادات الدولية لجرائم الاحتلال. أما على المستوى الدولي، فإن

أوهانا عريضة في يوليو الماضي تطالب بضم الضفة الغربية بشكل رسمي قبل عطلة البرلمان، في تحدٍ صريح لكل الضغوط الدولية. هذه الخطوة تعكس أن التيار المسيطر داخل الحكومة يسعى نحو مزيد من التطرف والتصعيد، حتى ولو كان الثمن هو عزلة إسرائيل سياسياً وتفاقم الصراع مع الفلسطينيين، وبذلك، يظهر نتنياهو عاجزاً عن ضبط إيقاع تحالفه، ويجد نفسه أسيراً لمطالب غلاة اليمين الذين يجرونه إلى مزيد من العزلة والتشدد.

على الصعيد التحليلي، فإن تأسيس حزب جديد يضم بن غفير وسموتريتش ليس سوى محاولة لإعادة تدوير الفشل السياسي، فهذا الوزيران يمثلان الوجه الأكثر تطرفاً للسياسة الإسرائيلية، وضمّهما إلى حزب موحد لن يحل الأزمة بل سيعمّقها، فالمجتمع الإسرائيلي يعاني من انقسام حاد بين معسكرات متناقضة، ومن الواضح أن اليمين المتشدد فقد القدرة على إقناع شرائح واسعة من الإسرائيليين



حين يسافر الأبطال بلا مرافقين بطولة عالمية تكشف تقصير من جامعة السباحة

محمد الدريدي

في زمن تُقاس فيه الدول بقيمة من تمثلها في المحافل الدولية، وفي لحظة كان يفترض أن تكون احتفالية بإنجازات شباب تونس في السباحة، تحولت المشاركة التونسية في بطولة العالم للسباحة في رومانيا (19-24 أوت 2025) إلى مشهد عبثي، يكشف حجم الإهمال والتقصير الإداري، وي طرح أسئلة موجهة حول من يدير الرياضة في تونس، ومن يحرس كرامة الأبطال.

وفد بلا مرافقين... وسباحون بلا حماية

و يذكر أن خمسة سباحين تأهلوا لتمثيل تونس في هذا الحدث العالمي، أربعة منهم ينشطون خارج البلاد: محمد ياسين المزوغي، سليمة حميد، كنزة العجيمي، شاهينا المرزوقي. أما الخامس، يوسف دومة، فكان على وشك خسارة مشاركته بسبب تأخر حصوله على التأشيرة، نتيجة تقصير إداري فادح من جامعة السباحة التونسية. لم يكن التأخير بسبب ضعف في الأداء أو نقص في الجدارة، بل بسبب سوء إدارة لا تعرف معنى الأجل ولا تحترم قيمة الفرصة. ورغم أن المرشح الأبرز للتتويج، رامي الرحموني، غاب للإصابة، فإن

المشاركة كانت فرصة ثمينة لاكتساب الخبرة، لكن الجامعة كادت تحرم يوسف دومة منها، لولا تدخل اللجنة الأولمبية في اللحظات الأخيرة.

بطولة عالمية... بلا إطار رسمي

الأمر لم يتوقف عند التأشيرة. الوفد وصل إلى رومانيا بلا أي إطار رسمي، لا مدرب، لا طبيب، لا مسؤول إداري. سباحون في عمر الزهور، يسافرون بمفردهم إلى بطولة عالمية، في مشهد يفتقد لأبسط قواعد الرعاية والتمثيل الرسمي. لا زي وطني، لا علم، لا تنظيم... فقط إرادة فردية تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وهنا يظهر وجه تونس الحقيقي، لا في الإدارات، بل في أبنائها المدرب التونسي السابق، أسامة الرباعي، الذي يشرف اليوم على منتخب رومانيا، تدخل بحس وطني نبيل، واستقبل الوفد، وأشرف على تدريبهم، بل ساعد حتى في تأمين شارة الدخول للمرافقة.

علم مرسوم على ورقة... وكرامة تُرسم من جديد

و في استفسارنا و حسب معلوماتنا الخاصة، نعلم أن والدة السباح إلياس المزوغي، الدكتورة نورس البدوي، رافقت السباحين المقيمين بفرنسا إلى رومانيا تطوعاً منها. لم تجد علم

تونس، فرسمته بيديها على ورقة حمراء، ووضعت عليها نجمة وهلالاً، كي لا يمر أبنائنا دون هوية وسط وفود العالم.

هذا المشهد ليس رمزياً فقط، بل هو صفة على وجه كل مسؤول أهمل، وكل إدارة تواطأت بالصمت أو بالتقصير. أن يسافر وفد رياضي بلا علم، بلا زي، بلا دعم... فذلك ليس مجرد خطأ، بل انهيار أخلاقي وإداري.

أسماء صنعت المجد... وإدارة تُهين الذاكرة

ما حدث في رومانيا لا يمكن فصله عن تاريخ تونس الذهبي في السباحة. كأننا نسينا أسامة الملوي، الأسطورة الأولمبية. كأننا تناسينا أحمد الجوادي، الذي أهدى تونس ذهبية قبل أيام في سنغافورة. كأننا بلا الحفناوي، الظاهرة العالمية. كأننا بلا علي الغربي، ولا مريم ميزوني، ولا فانت غطاس، وسندة غربي، وسمير بوشلاغم، وسارة لجنف، وأشواق بوercقوب... وبلا جبران الطويلي، الذي وصل إلى العالمية في التدريب.

هؤلاء ليسوا مجرد أسماء، بل ذاكرة وطنية، وأصوات في الماء تروي قصة كرامة. أن يُهان هذا التاريخ بهذا الشكل، فذلك لا يُغتفر. وفي تحيين ثانٍ، يتضح أن الخلل لا يكمن فقط في الهيئة التسييرية، التي

اجتهدت قدر الإمكان، بل في ما يُعرف بـ"الإدارة العميقة" داخل الجامعة، تلك التي تُعطل وتُعرقل وتُقرر من وراء الستار. هذا الخطر لا يهدد فقط المشاركات الدولية، بل ينسف كل جهود الإصلاح، ويُفقر الرياضة من معناها الوطني.

الإدارة العميقة لا تُحاسب، ولا تُراقب، ولا تظهر في الصورة، لكنها تتحكم في كل شيء. وهي اليوم تُعيق عمل جامعة السباحة، وتُفرغها من روحها، وتُحولها إلى هيكل بلا نبض.

من المسؤول؟

من المسؤول عن هذه المهزلة؟ من سمح بسفر قصر بلا مرافقين؟ من أهمل تجهيزاتهم؟ من نسي العلم؟ من تجاهل الإجراءات؟ من لم يُتابع التأشيرات؟ من لم يُنسّق مع اللجنة الأولمبية؟ من لم يُحضر إطاراً فنياً أو طبياً؟ من لم يُخطط؟ من لم يحترم الدولة التونسية وتاريخها المجيد؟ فالأسئلة كثيرة، والإجابات غائبة. لكن ما هو حاضر هو الغضب، والحزن، والدهشة. وما هو مطلوب هو التحقيق، والمحاسبة، والتغيير.

و نطالب وزارة الرياضة وأجهزتها الرقابية بفتح تحقيق عاجل، ومحاسبة كل من تسبب في هذا الإهمال، والتعجيل بإجراء انتخابات جديدة لجامعة السباحة، تعيد الاعتبار

للكفاءة والكرامة.

هؤلاء السباحون قصر، وأبطال، ويستحقون أن يُعاملوا بما يليق بتاريخ تونس الذهبي في السباحة، الذي صنعه أسامة الملوي، والحفناوي، وعلي الغربي، ومريم ميزوني، وفانت غطاس، وسندة غربي، وسمير بوشلاغم، وسارة لجنف، وأشواق بوercقوب، وجبران الطويلي... وغيرهم ممن لم تُذكر أسمائهم، لكنهم حاضرون في ذاكرة المجد.

تونس التي لا تُهان

تونس ليست إدارات، بل رجال ونساء يُنقذون الموقف كل مرة. من أسامة الرباعي الذي تدخل في رومانيا، إلى نورس البدوي التي رسمت العلم، إلى كل من حمل اسم تونس في قلبه قبل أن يحمله على صدره. تونس لا تُهان، لكنها تُستنزف. وتونس لا تُنسى، لكنها تُهمّش. وتونس لا تموت، لكنها تُجرح. وما حدث في رومانيا هو جرح، لكنه ليس النهاية. وللحديث بقية... فالخائفون من الحقيقة نقول لهم: نورها أقوى من كل محاولاتكم. وتونس، رغم كل شيء، لا تزال تنجب من يرفع رايتها، ولو بورقة مرسومة يدوياً.